
المرتضى
مكتبة السودانية

د. إسماعيل الحاج موسي

مستقبل الصيغة السياسية فى

السودان

مستقبل الصيغة السياسية في السودان

الدكتور: اسماعيل الحاج موسى

الناشرون :ــ دار جامعة الخرطوم للنشر
جامعة الخرطوم
ص.ب : ٣٢١

الطابعون :ــ مطبعة جامعة الخرطوم
دار جامعة الخرطوم للنشر

بسم الله الرحمن الرحيم

هـــذه الصفحـــات

مرة أخرى استعير من خالد محمد خالد هذه الكلمات الجميلة أضعها على أعتاب هذه الكراسة لتضيء المداخل الى الأفكار والأغراض :ـ

«أجمل ساعات حياتنا تلك التي تغشانا فيها سكينة المحبين الودعاء. وأوضأ ساعات تفكيرنا التي نفكر فيها تفكيراً موضوعياً نتفوق فيه على الهوى والغرض. . .

. . وخير مانأخذ من الماضي . . العبرة

. . وأوثق مايربطنا بالمستقبل . . الرجاء والمثابرة

«نحـن البشـــر»

* عند كل منعطف تاريخي هام في مسار السودان السياسي أجد نفسي أطرح السؤال :ـ

«ثم ماذا بعد. . . ؟؟»

وهو سؤال عن مستقبل الصيغة السياسية. . . فما فتئنا منذ الاستقلال ندور في هذه الحلقة الجهنمية. . من ليبرالية فعسكرية فشمولية فهلم جرا. . وهي حلقة جعلتنا أشبه بالرحى ندور ولا نتحرك. . فهكذا تعودت ان تتقلب بنا مواسم السياسة. . ولعل ظروف اليوم تجعل السؤال أكثر الحاحا وتجعل الحاجة للاجابة أكثر ضرورة. . . . وحتى نحاول. . . ونحن من منطلق الواقع والتواضع والتحسب نقول «نحاول». . أن نمخر بسفينة بلادنا في هذا الخضم المائج الى بر أمان تستريح فيه وتستقر.

* لقد ظل السؤال عن ماهية الصيغة السياسية المناسبة للحكم في السودان يلح علي الحاحاً شديداً منذ منتصف الستينات. . وكل ما أمسكت بقلم لاكتب حول هذا الموضوع أشعر بتردد كثير في ان اخوض فيما يدور في ذهني من أسئلة ومايعتمل في خاطري من أفكار. . فالظروف التي نعيشها في السودان منذ الاستقلال كانت هي ـ دائماً ـ سبب الرغبة الملحة في

الكتابة كما كانت هى أيضا ـ ودائماً ـ سبب التردد المستمر عن الخوض فى الموضوع . . ولكن فى كل مرة تنبع عوامل التحريض على الحوار لتغلب وترجح أسباب الالحاح والتقدم على أسباب النكوص والتردد . . ولعلنا نجد أنفسنا جميعاً مطالبين، فى مثل هذه الظروف، بأن نطلب الحوار ونشجعه . وإذا غاب هذا الحوار أو فتر، فمن الواجب أن نراجع أنفسنا ونعيد النظر فى أمورنا كلها . . ذلك أن فتور الحوار بداية ركود وجمود، وغياب الحوار دليل شلل وفناء

* فمع العلائق الأقليمية والدولية المتداخلة المتشابكة، ومع السرعة والصعوبة الفائقتين فى شتى مناحى الحياة العصرية، أصبح من الضرورى أن يتسم التخطيط فى الدولة الحديثة بالنظرة الاستراتيجية التى تركز على الأهداف فى الاطار المتكامل والتى تحدد معالم الطريق الى أبعد مدى ممكن ومنظور.

ولعل واحداً من أكبر مشاكلنا فى السودان أننا نغفل هذا الأمر أو نتغاضى عنه هروباً نحو الأسهل واستسلاماً للأيسر . . فالمتأمل فى أدائنا السياسى والاقتصادى منذ الاستقلال يلاحظ، والى حد كبير، غياباً كبيراً للبعد الاستراتيجى تخطيطاً وممارسة . . فنحن نخطط لمدى قصير جداً ونعالج الأوجاع بمسكنات حالا مايزول مفعولها فيستيقظ الألم أشد وأقسى بعد زوالها . . ونتعامل مع المشكلات بحلول قصيرة النفس آنية المفعول وقتية النتائج وقد تحمل فى جوفها فى معظم الأحيان بذور المشكلة الجديدة . . . وكثيراً ماتصطدم نظرتنا للمستقبل بجدار الارتجال ويحاصرها الحرص على تجاوز اللحظة التى نعيشها والتركيز على تفادى الصعوبات العابرة التى تعترض الطريق . . . . فاطار التصور ضيق ومدى الرؤيا قصير وقدرة الخيال ـ ان لم نقل ضعيفة ـ فاننا لانشأ أن نعملها . . . ولهذا فنحن لانقوم من عثرة الا لنتكفى فى أخرى ولانخرج من ازمة حتى ندخل فى أخرى . . . وهكذا تصبح أمورنا كلها أسيرة للتعامل بأسلوب تكتيكى مع القضايا .

فالبعد الاستراتيجى فى معالجة القضايا الكبرى، والذى هو ضرورى فى عمل كل أجهزة الدولة على الأصعدة الرسمية والشعبية، لابد أن يعتمد على الحركة العلمية والحساب الدقيق والتقدير الموضوعى ودراسة عبر الماضى والالمام بخصائص الواقع من كل جوانبه . . . بغير هذا تظل نظرتنا معلقة بأرانب أنوفنا ويظل تخطيطنا لايتعدى مواطئ أقدامنا

* وفى مسألة الصيغة السياسية للحكم ظل اجتهادنا ضعيفاً لأن تقديرنا لأهميتها ظل هامشياً رغم أنها أس عدم الاستقرار الذى ظل هو طابع الحياة السياسية فى السودان منذ ان نال

الاستقلال . .

ولذلك حرصتُ على جهد متواضع جمعتُ فيه بعضاً من الكتابات التي تناولتُ فيها هذه القضية الهامة . . . وقد نشر معظم هذه الكتابات في جريدة «الشرق الأوسط» . . ولئن اختلفت السطور بعض الشيء هنا فلان طابع النشر بين دفتي كتاب . اقتضت بعض الرتوش وبعض الاضافات التي حاولت ان أتصاعد بها في تصوري لهذه المسألة الهامة علها تستثير ماتستحقه من النقاش . . . فهذا هو في النهاية هدف هذه الصفحات التي لا أفعل فيها سوى أن أطرح بعض الخطوط العريضة وأن أرص بعض المقاعد حول مائدة للحوار يتنادى اليها المهتمون بهذه القضية التي أرى ضرورة أن تكون مكان بحث واثراء في هذا المنعطف التاريخي الهام لبلادنا .

* وما تضمنته دفتي هذه الكراسة هي اراء معظمها قديم . لم أقصد به في الماضي ولن أقصد به في الحاضر او المستقبل أن أمالي أحدا أو اعادي أحدا . . وانما هي افكار تنطلق بالصدق والاخلاص عن تقويم قديم جديد اقتنعت به . . واحسب ان المسألة برمتها ينبغي ان تكون مكان نقاش موسع وعميق لايستثنى منه احد من القدامى أو المحدثين

ولئن كان غارودي قد قرر في «ندائه الى الأحياء» في مستهل الثمانينات :-

«لابد من المزيد من التخيل لتحديد وتحقيق الشروط لبقاء نوعنا وحياته» .

وتساءل : من ذا الذي يبذل هذا الجهد للتخيل؟

- السياسة؟ . . سوف نكون بحاجة الى أنبياء . . فهي الان لايتولاها الا سياسيون واحزاب . . !

- العلم وتكنوقراطيوه؟ سوف يكونون بحاجة الى حكمة ، الى تبصر في العواقب ، بينما هم مايزالون يحتضنون هياكل الوضعية والعلموية . . !

- على كل حال -

فالأمر هنا أبسط . . . فلسنا بصدد شروط بقاء النوع في أصله ولكننا بصدد أساليب وتنظيم الحياه المدنيه لانسان السودان في مجتمعه . . . . والمشاركة فيه هي حق بل هو واجب على كل مواطن يحفل بحاضره ويهتم بمستقبله . . .

اذا فقضية مستقبل الصيغة السياسية في السودان هي قضية القضايا وموضوع الساعة . وكلما قد يثار حول هذه المسألة سيمثل بلاشك ظاهرة صحية حتى ولو كان المطلوب

هو فقط إجتهاد يضع مؤشرات للعمل ويحدد بعض المسارات لاتجاه الحركة ويرسم خطوطاً عريضة للصيغة الانسب والأمثل .

ولعل فى كثير مما أقول لا أتى بالجديد الجديد . . ولكن هذا فى حد ذاته دلالة من دلالات الأزمة . اذ . لماذا نكرر ونعيد ولانخرج بأى جديد . . لماذا نظل نبذر ونغرس ولانجنى أية ثمار . . لماذا نظل نجتر ونترسم خطى الماضى دون إبداع او خيال ودون أن يكون لاحلامنا غد أوصباح . ؟!

وأنا، بهذه السطور لا أنوى أن أفعل ـ كما قلت كلما تطرقت لهذه المسألة ـ أكثر من أن أرص بعض المقاعد حول طاولة الحوار علنا نطرح من الأفكار مايمكن أن يضىء الطريق ويهدى الخطى . وعلنا نتحرك ـ ولو بالقدر اليسير ـ فى الاتجاه الصحيح . .

وعلى الله قصد السبيل

اسماعيــل

دواعـــى الحـــــوار

● لقد ظل المناخ السياسى فى معظم - ان ليس كل - الحقب من تاريخ بلادنا يكتنفه بعض الغموض كما أن الجو العام ظل يكسوه بعض الضباب، ومن ثم فالرؤية الوطنية تظل بصفة عامة تحتاج دائماً لوقفة وتأمل واعمال الفكر وبزل الجهد . . فاخفاقاتنا المستمرة فى الساحة السياسية تجعلنا نتسال على الدوام عن ماهية وكيفية واسلوب واتجاه الخطوات القادمة . .

وتبقى مسألة السلطة هامة جداً واساسية . . إذ لابد كمنطلق للعمل الجاد والمفيد، وكبداية مطلوبة لتنشيط ودفع مسيرة البناء والتنمية والتحديث، من تحديد وعاء السلطة . . وذلك ببساطة، لأن السلطة هى الاداة لتحويل النظرية الى واقع، وهى القناة التى تصل بين الحلم والحقيقة، وهى الوسيلة التى تحيل الافكار الى أشياء تحس وتلمس وتوجد للتصورات نتائج واثاراً . .

فالحركة السياسية - فى الداخل - يتحدد مداها ويتبين اتجاهها حسب وضوح الصيغة السياسية التى تحكم المؤسسات وعلاقاتنا - فى الخارج - وحركتنا فى الساحات الاقليمية والدولية كافة، تتحدد بقدر وضوح الصيغة السياسية التى تقود خطانا . . ومن ثم . . يصبح ضرورياً ادارة الحوار الصريح والمباشر حول شكل وتفاصيل هذه الصيغة . . وقد ظل هذا الوضوح المطلوب والضرورى غائباً، او بالأحرى مؤجلاً، فى حوارنا، وظل هذا البند بالذات يترحل من حقبة فى اجندة اعمالنا ويتاجل من وقت لآخر فى جدول حركتنا، مع أنه أهم وأخطر المواضيع، ومع أننا - فى الممارسة الخفية وأحياناً المعلنة - نخطو نحو أشكال متباينة معقدة .

ولقد تخندق - للأسف - وتمترس كل فرد أو فئة خلف نظريات واشكال مسبقة يذودون عنها بضراوة وينافحون عنها باصرار وفقاً للمصالح والأهواء موصدين كل أبواب الحوار والمراجعة . . ولذلك أصبحنا جميعاً كالرحى تدور ولا تتحرك . . فالمال العام مهدر والوقت العام ضائع . . وسيف سنين صقيل من الأرهاب والتعصب مسلط فوق الرؤوس والرقاب . . . !

وكما قال إمام المتقين على بن ابى طالب «ما أكثر العبر وما أقل الاعتبار» فكل التجارب السابقة مع كل ماصاحبها وحفها من عجز وتردد واخفاق لم تكن كافية لتدفعنا لموقف إيجابى

نعترف فيه بأخطاء الماضي ونتبصر صعاب الحاضر لتجاوز عقبات المستقبل . . ! «وفي الذاهبين الاولين من القرون لنا بصائر» كما قال قس بن ساعدة .

* فنحن نعيش - كما هو الحال منذ فترة طويلة - في مرحلة عامرة بالهموم والاهتمامات وزاخرة بالمشاكل والتحديات ولذا نحاول، لمرة أخرى تتبع مرات عديدة سابقة - لتقلب الصفحات بهدوء وعلى مهل وبالموضوعية والحرص ودون تهيب او حساسية ، فقد نضع امام انفسنا رصيدا من الاراء والافكار تمكننا من تلمس طرقات الخلاص وارتياد آفاق المستقبل .

فالارض الشائكة الوعرة التي مشينا فيها لفترة طويلة من تاريخنا السياسي تجعلنا نقف مع انفسنا من وقت لاخر لنقلب اوراقنا ونراجع قضايانا ونضع ترتيبا جديدا ومغايرا للمسائل المدرجة في اجندة العمل الوطني . . . وعنق الزجاجية الذي دخلنا فيه مرات عديدة يضطرنا لنظرة «جوانية» نتأمل فيها في تأن وصبر ونتفحص فيها في حرص وحذر .

* والمهم ، في النهاية، على كل حال ليس فقط ان نكتب او نقول ولكن ان يكون للكلام نتائج وللحديث آثار وللقول صدى ومع الافكار تجاوب وللاراء استجابة . . !! هذه هي دواعي ومحرضات الحوار كمنطلق وغاية . . وهذه هي اسباب الحرص والاصرار في ابقاء هذا الملف مفتوحا باستمرار وتقليب صفحاته ببصر مفتوح وبصائر نافذة .

ويزيد من اهمية طرح هذه المسألة ان الجو السياسي عندنا في السودان مافتيء مملوءاً دائماً بارهاصات شيء ما ومزدحما دائما باشاعات كثيرة كما ان الافق العام عندنا تعود ان يكون مشبعاً دائماً بالتكهنات ومشحونا دائما بالتوقعات .

* فمن الطبيعي ان «الناس» عندما يعجزون عن سبر اغوار الاشياء، وعندما يصعب عليهم الغوص في اعماق الامور وعندما يستعصي عليهم استجلاء كنه القضايا، فانهم - بالضرورة - يكتفون بالوقوف على الاعتاب ويقنعون بالطرق على الابواب .

ويعمدون، من ثم، لرسم العديد من لوحات الخيال يوشونها بالتوش والظلال ويطرزونها بالحواشي والالوان ويحفونها بالاطر والبراويز . . !!

* ونحن في السودان تعودنا كثيرا ان نتعامل مع السياسة بعقلية «الكرة» . . . فنتناول قضايا السياسة واحداثها كما نتناول قضايا كرة القدم واحداثها ، نغلفها بالاثارة ونرش عليها كثيرا من التوابل والمشهيات . فالناس عندنا يستمرئون التغيير كغاية ويفكرون في الاشخاص اكثر مما يفكرون في الاهداف ويهتمون بالمواقع اكثر مما يهتمون بالمباديء . . !!

فالشائعات التى تملأ الهواء وتزحم الافق وتشغل المجالس في بلادنا بعضها نابع من حب استطلاع اصبح جزءا لصيقا من طباعنا وتعبيرا عن هواية اجتماعية سودانية قديمة جديدة . . وبعض هذه الشائعات نابع من غرام شديد لدي السودانيين في كل مايهم او يمس ساس يسوس ، كما ان بعض هذه الشائعات نابع من ان المواطن السوداني ، منذ فترة طويلة وفي مختلف العهود ، تعود ان يسمع عن بلاده في اجهزة الاعلام الاخرى اكثر مما يسمعه في اجهزة اعلامه ، وحتى حول كثير من قضايا ومسائل وامور لاتستحق التعتيم ولاتستوجب التستر ! !

* * *

* قصدت بكل ما اسلفت قوله ان اضع عدة خطوط تحت اهمية طرح هذه القضية في هذه الايام خاصة عندما نستعرض شريط التاريخ منذ ان نال السودان استقلاله . . ليبرالية . . شمولية . . عسكرية . . انتفاضة . . انقلاب . . ثورة . . الى آخر الحلقة الجهنمية التى نعرفها والتى عشناها . . ! !

* ولعل هذه المسألة كانت مطروحة ضمن المسائل الاخرى الكثيرة في اطار البحث عن السلام حول طاولة المؤتمر الذى انعقد بقاعة الصداقة بعنوان «مؤتمر الحوار الوطنى حول قضايا السلام» . . ولكن لعل الحوار في ذلك المؤتمر قد تركز على الشكل اكثر من الصيغة . . . اى تركز على الشكل الاداري وتغاضى الصيغة السياسية .

* نقول الشكل ونعنى : مركزى . . لامركزى . . اقليمى . . فيدرالى . . وهلم جرا

* ونقول الصيغة ونعنى : ليبرالي . . شمولي . . تعدد احزاب . . حزب واحد . . تنظيم سياسى موحد . . وهلم جرا .

ومن ثم تبقى المسألة برمتها ـ كما نرى ـ لاتزال مطروحة بالقدر نفسه من الالحاح والاهمية والضرورة . . وان البحث فيها والاجابة عليها لاتزال تعد امرا اساسيا من امور المسار والمصير والمستقبل .

أيـــن يصنـــع القـــرار ؟

بسبب كل ما أوردت كمدخل لهذا الحوار، كنت قد أفردت كراستين فى اللمس على هذه القضية واحدة بعنوان «السلطة لمن؟؟» والأخرى بعنوان «أين يصنع القرار؟؟».

ولم تكن الاجابة سهلة كما توقعت، كما أنها لم تكن صعبة كما ينبغى . . . لم تكن قريبة بما يغرى بالأمل التام كما لم تكن بعيدة بما يدفع لليأس النهائى . . . !

* السلطة لمن؟؟

. . أين يصنع القرار؟؟

الاجابة هى المدخل الصحيح والسليم لرسم الملامح الدقيقة والمعالم التفصيلية للصيغة المطلوبة ولكن، ربما كان مهما وضروريا، قبل الاجابة على هذين السؤالين السهلين الصعبين أن نجيب على سؤال آخر . . . وهو يطرح نفسه على الشكل التالى :

. . . ماهو المطلوب حقيقة، والذى ينبغى ان نهدف اليه ونبتغيه ونحن نبحث عن الصيغ ونتخير الأشكال ونحدد المعالم والملامح للممارسات؟؟ ماهى ضالتنا فى هذا البحث المتواصل المتكرر؟

قد نجيب على الفور وعفو الخاطر، ان المطلوب هو ببساطة تحقيق المشاركة الشعبية . . . ولكن لأن المشاركة قد تكون مصطلحا هلاميا فضفاضا فلابد من الدقة والتحديد . . ماهى نوعية وكيفية المشاركة المطلوبة؟؟

اذا أردنا تعريفا مختصرا ولكن جامعا الى حد ما لماهية المشاركة المطلوبة فاننا نقول أنها المشاركة «الفعلية» و«الفعالة».

. . . مشاركة «فعلية» فى حقيقتها ومضمونها واسلوبها .

. . . مشاركة «فعالة» مع افرازها وموروثها ونتاجها .

. . . المشاركة ليس فقط فى مجرد الحوار والنقاش والجدل .

فهذا هو ماكان مباحا ومتاحا فى الصيغة الليبرالية السابقة والى مدى تجاوز كل حدود الخطوط الحمر! ! . وبصورة كادت تحول الحرية الى فوضى والحوار الى عبث والممارسة الى «هرجلة» ومانعنيه هو المشاركة التى تتعدى مجرد الحوار الى المساهمة فى صنع القرار . وهذا هو جوهر الديمقراطية هذا هو معناها الحقيقى ومغزاها الأصيل . . .

فالمؤسسات التى لاتتخذ القرار تكون مجرد أسواق للكلام . . تشترى الضلال وتبيع الأوهام
ون مجرد قصور من الورق ومجرد قلاع من الرمال . . . !
فلقد تلخصت أزمة الديمقراطية فى العالم الثالث دائما فى أنها أزمة مشاركة فى صنع
ـرار . . . فهناك دائماً مؤسسات زعامية . . قانوناً هى خارج نطاق المؤسسات الدستورية
كنها واقعاً هى تعلو على كل المؤسسات الدستورية . . . فهذه المؤسسات الزعامية ـ والتى
ثل عادة من أفراد ـ هى التى تصنع القرار الحقيقى فى القضايا الكبرى وهى التى ترسم
طر الحقيقية لمسار الحكم وتسير دفته بعيداً تماماً عن مؤسسات الأحزاب الشعبية وبعيدا
ضاً عن مؤسسات الدولة الرسمية . . فهذه المؤسسات الحزبية والدستورية يجىء دورها
حقاً وتابعاً لمباركة القرار فقط ولاعطائه الشكل القانونى والتوجيه بتنفيذه .

فالحديث مجرداً ليس غايةً فى حد ذاته . . وآفة الحكم فى معظم دول العالم الثالث هى
م وصول الحديث الى غايه لأن المشاركة ـ حتى عندما تتحقق ـ تقصر دون اتخاذ القرار.
ذلك فهى فى أحسن حالاتها مشاركة فى الحوار وليست مشاركة فى اتخاذ القرار.

وهذا الفهم الضيق لماهية ووظيفة الديمقراطية يجعل من المؤسسات مجرد أسواق
ـفسطة . . !!

فالنظام الشمولى يقلل فرص الحوار عندما يُضّيق المنابر فى الشكل الذى يصل الى حد
تم ، ومن ثم تغيب المؤسسات . وأحياناً فى تطبيقاتنا ، حتى عندما نتيح المنابر ، لانمنحها
ص المشاركة الحقيقية والكاملة فى صنع القرار . . كما سيجىء فى تقويمى لتجربة مايو . .

وفى النظام الليبرالى تتعدد المنابر والمؤسسات فى اشكالها ومهامها وتنبع عن مشاركة
تخابية جماهيرية . . . ولكن فى كثير من الأحيان ـ وربما فى كل الأحيان ـ وفى كثير من
قضايا ـ وربما فى كل القضايا ـ يُصنع القرار بعيداً عن هذه المؤسسات فتصبح عندئذ
ؤسسات «للمباركة» وليست مؤسسات «للمشاركة» . . !! فالاتفاق حول القرار يتم على
ستوى القمة الزعامية ثم تكون مهمة المؤسسات فقط أن تحوله الى قانون . . بمعنى أن يتخذ
قرار فوقياً ثم تترجمه المؤسسات الى واقع دون إرادة أو دور فى تشكيله بدايةً . . . !

اذا فالمشاركة فى اتخاذ القرار باسلوب حقيقى وفعلى وحضارى هو أس المشكلة . . !! فكثيراً
نفلح ـ نظرياً ـ فى أن نتصور صِيغاً ممتازة لهياكل ذات سمت جميل وبراق ، ولكننا نخفق ـ
عملياً ـ فى بناء الجسور بين الفلسفة والتطبيق وبين النظرية والممارسة .

* ولقد تعودنا مع كل تجربة جديدة فى حياتنا ان نستحدث العديد من الألفاظ الجديدة وأن نستنبط العديد من المعانى الحديثة للألفاظ القديمة . . . ولعلها قيمة من قيم التجارب أننا مع صيغة التنظيم السياسى الواحد فى مايو قد تحدثنا كثيراً عن . . «الحاكمية» و«الفاعلية» . . حتى أصبح المصطلحان جزءاً من قاموس الأجندة الدائمة لاجتماعات وندوات تلك الحقبة من الزمان . . . !!

* هل كانت المغالاة فى الاهتمام باللفظ هى مبالغة فى ابراز الحرص على المعنى؟ . . ربما كان هذا صحيحاً .

* أم هل كان الاكثار من استخدام المصطلح هو انعكاس لعقدة هى غياب المعنى؟ . . ربما كان هذا أيضاً صحيحاً .

على كل حال أى تنظيم (حزب أو جماعة أو جمعية أو مجموعة) لابد ان يتمتع بالحاكمية والفاعلية والا كان مجرد «عصا عزه ولاتنش . . . وتستعرض ولا تضرب!!

* الحــاكميـــــة

الحاكمية فى ابسط تعريف لها على مستوى سلطة البشر تكون المؤسسة أو المؤسسات السياسية الشعبية هى مصدر القرار . . بمعنى . . ان يكون التنظيم السياسى الشعبى :-

١) ساحة للتخطيط ورسم السياسة العامة .
٢) مصدرا لصنع القرارات الكبيرة فى القضايا المهمة .
٣) مركزا للمبادرة بالقاء الضوء فى طريق المسيرة نحو ارتياد الافاق فى كل مجال .
٤) منبرا للحوار الحر والحى والحار حول كل قضايا الوطن الحيوية .
٥) منطلقا للمساعدة فى التنفيذ بالتوجيه والنقد والرقابة دون عسف أو وصايا أو تعويق .

* الفاعليــــة

والفاعلية فى حقيقتها قيمة غير متناهية . . . بل قيمة لاسقف لها يحد الرؤية أو يحجب الارتقاء المستمر والمثابر . . . هى اذا أفق غير محدود ومدى غير محجوب .

فلا حد أعلى يمكن أو يجوز ان تقتنع بان تحط رحلك فى داره وتسترخى تحت ظلاله . . فالفاعلية قابلة للازدياد مع اشراقة كل صباح . . . وهى تكتسب ذاتيا وهى تمنح موضوعيا .

فالتجربة والممارسة عاملان هامان لاكتساب المزيد من الفاعلية ، والظروف المواتية هى أيضا عامل هام لاكتساب المزيد من الفاعلية . . . والقوانين والنظم واللوائح . . . والقدوة . . . كلها وغيرها عوامل تزيد من الفاعلية .

ولكن يبقى أهم العوامل لازدياد الفاعلية فى المؤسسة السياسية الشعبية باقصر الطرق وأقوى الوسائل هو ان تتحقق الحاكمية . . . حاكمية المؤسسات الشعبية .

بالمعنى الذى ذكرناه وهو ان تكون هذه المؤسسات هى المصدر الاساسى لصنع القرار فى القضايا الاساسية والمصيرية . . . فهنا تتحقق المشاركة الحقة لان المؤسسة الشعبية تكون منبرا للحوار الحر ومنبعا للقرار الفاعل ومصدرا للمتابعة والرقابة .

● هذا هو باختصار المطلوب حقيقة والذى ينبغى ان نهدف اليه ونبتغيه ونحن نبحث عن الصيغ ونتخير الاشكال ونحدد المعالم والملامح للممارسات .

● ومن ثم نعود الى السؤال . . . السلطة لمن؟؟ هل هى . .

. . لنظام ليبرالى تتعدد فيه الاحزاب؟

. . أم لحزب واحد بالمعنى الماركسى الطبقى لماهية الحزب؟

. . أم لحكم المؤسسة العسكرية بحتا ومنفردا؟

. . أم لتنظيم سياسى جامع لقوى منصهرة؟

. . أم لجبهة تكون مظلة لاشكال وصيغ حزبية أو نقابية أو غيرها؟

. . أم . . . أم . . . أم؟

● الاجابة على السؤال الكبير لتحديد الصيغة المناسبة لابد ان تعتمد ، مع التحليل لشكل ومحتوى كل صيغة من هذه الصيغ ، ايضاً ، وقبل ذلك وفوق ذلك ، على تحليل للموقع الجغرافى والوضع التاريخى والخلفية الحضارية والثقافية لبلادنا فبغير ذلك سنعالج القضية برمتها خارج اطار الزمان والمكان . ونعمد الى اشكال وصيغ تجعلنا ندور فى الحلقة المفرغة

ونحـرث فى البحـر ونجتر نفس الاخطاء الـسابقة الكثيرة التى اهدرنا معها الوقت والجهد والامكانات لنحصد فى كل مرة هشـيما تذروه الرياح .

● بعد ان حددنا دواعي الحوار المبني على فهمنا لماهية السلطة ، والسياسة نمر بمحطة صغيرة لابد من التوقف عندها برهة قبل ان نلج الى ساحة الطرح العام للصيغ السياسية التي جربناها أو التي نفكر فيها .

● ولعلنا قبل ان نقرر ماذا نرفض لابد ان نقرر ماذا نريد؟ . . . . أي لابد من رسم الاطر العريضة للصيغ المطلوبة ولابد من وضع مؤشرات تكون معالم في الطريق لابد من مواصفات فضفاضة ومرنة لهيكل الصيغة التي تكون هي الاحسن والأمثل على الاقل مقارنة بتجاربنا السابقة .

● فلا تزال أحداث يونيو الماضي في ميدان «تيان آن من» في قلب العاصمة الصينية بكين تتردد أصداؤها في الخواطر وتتراقص صورها أمام الاذهان . . وقبل الصين كانت أحداث هائلة قد هزت كلا من بولندا والمجر ويوغسلافيا . . وآثار البروسترويكا والجلاسنوست لاتزال تتفاعل في كثير من جمهوريات الاتحاد السوفيتي ، والقاسم المشترك في كل هذه الأحداث هو مطالبة الجماهير بالمزيد من الحريات في مختلف المجالات والاهتمام الاكثر بقضايا حياتهم اليومية . . مع كل هذه الاحداث في هذه الدول ، وفي غيرها كثير مما تطفح به أجهزة الاعلام العالمية يوميا ، يبدو ان ارهاصات وتباشير القرن الحادي والعشرين تحمل معها مراجعة كاملة لملفات النظريات السياسية المختلفة التي عايشها الناس والنظم منذ عقود وقرون فهناك كما يبدو ترتيب جديد للأوراق واعادة نظرية في كل الحسابات .

● فهناك احساس طاغ بخيبات امل عظيمة في كثير من الصيغ السابقة سواء ان نبعث الاخفاقات من الممارسة أو النظرية ، من الشكل أو المحتوى . . فالغليان الذي وصل بالاحداث الى تلك المراحل البعيدة من الاحتجاج والصراع والصدام واراقة الدماء وسقوط الضحايا واضطراب المؤسسات وزعزعة الاستقرار يعني أن الأمور في كل هذه المجتمعات قد وصلت الى حاجز شاهق سميك وان المسألة قد وصلت الى حد يستوجب التفكير الصادق الجاد والبحث المتعمق الطويل عن حلول تتجاوز الاطر الموجودة والمألوفة وتحلق في آفاق اوسع يستوحي معها القادة والجماهير أشكال ومضامين تأخذ في اعتبارها كل مستجدات الواقع المحلي والاقليمي والدولي وكل متغيرات هذا العصر الراكض .

* فلقد كانت الفترة التى اعقبت الحرب العالمية الثانية ـ منذ أربعينات وحتى سبعينات هذا القرن ـ فترة تجريب واسع وجريء . . والعالم الثالث بصفة خاصة كانت قد أسست فيه الصيغة السياسية للحكم على اجتهاد كبير حاول ان يعتمد فى الاساس على خصوصيات ومميزات المجتمع النامى ويستوحى طموحات انسانه، فرأينا أثر هذا الاجتهاد فى تجارب عبدالناصر ونكروما وكينا وسكتورى ونايريري، وغيرهم ممن حاولوا ان ينحتوا فى صخور ذلك العصر طرقا خاصة فيها عطر التراث وعبق التراب . . !

فقد كانت مرحلة الستينات هى مرحلة الانعتاق والتحرر الوطني مما اقتضى ان تختط دول العالم الثالث لانفسها وبانفسها طرقا خاصة للتقدم وان تركز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للخروج من وحدة التخلف، مستفيدة فى ذلك من كل التجارب العملية والصيغ النظرية التي وجدتها حولها فى العالم القديم والعالم الحديث .

* ولكن الان . . ومع هذا التصاعد المذهل فى الانطلاقة التقنية الهائلة وتقاصر المسافات واختزال الزمن ، فان اسلوب طرح المسائل قد اختلف لأن المعطيات القديمة قد تبدلت ولان المشاكل نفسها قد تعددت وتنوعت واختلفت . . فالنداء الاساسى لهذا العصر هو نداء الديمقراطية التى تحافظ على كرامة الانسان وتوفر له حرية الكلمة وحق الخبز معا

* ولكن يبقى السؤال الذى ارهق وأرق المنظرين والسياسيين والحكام عن كيفية ـ أو حتى امكانية ـ المواءمة بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية أو بين اشتراكية السياسة وديمقراطية الاقتصاد، أو بين المشاركة فى الحوار واتخاذ القرار والحصول السهل المضمون على تكاليف المعيشة . . من المؤكد ان المزيد من الجهد والاجتهاد مطلوبان فى هذا الصدد . . . وفى الافئدة والاسماع أصداء النداء المتصل الملح لهذا العصر . . نداء الديمقراطية الحقة . . بعيدا عن العبث والفوضى والكلام الممجوج المكرور الذى لايطعم من جوع ولا يؤمن من خوف .

* فى ظل هذه المؤشرات كمعالم للطريق ماهى مواصفات الصيغة المطلوبة . . ؟؟ عموما يمكن القول بأن المطلوب هو صيغة ترتكز على الاصول والجذور منطلقا للابداع والابتكار وتستوحى القيم الكامنة فى التراث مستفيدة من كل دقائق وتفاصيل الواقع بخلفياته الجغرافية والتاريخية والحضارية .

** صيغة ليست بجامدة كالحزب الواحد ولاسائبة كالتجمع . . صيغة تجمع بين المرونة

والصلابة. . صيغة تتيح حرية الحركة في حدود الضوابط وتبيح اختلاف الرأى من وحدة المنطلق. . صيغة تسمح بتعدد الوسائل من أجل وحدة الغاية. . صيغة تفتح ابواب الامل وتحرص على العمل. . صيغة تشجع الحوار الحار الجاد في إطار النظم والقوانين. . صيغة تستوحيها جوهرا ومضمونا من واقع السودان وتستفيد فيها شكلاً واطاراً من كل التجارب القريبة والمشابهة. . صيغة تتفادى الافراط والتفريط الذى تتسم به أحيانا كثيرة الصيغة الليبرالية. . وتتبرأ من العسف والعنف الذى يشوب الصيغة العسكرية في كثير من إجراءاتها. . وتتجاوز الطلاق المزمن الذي يصاحب صيغة التحالف بين النظرية والتطبيق وبين المبدأ والممارسة. . وتتجنب القوالب الجامدة المغلقة التى تصب فيها أفكار وممارسات صيغة الحزب الواحد. . صيغة توفر المنابر للحوار الحر وتوفر السبل والاساليب للعيش الكريم وتوفر الحماية لحياة مطمئنة مستقرة.

هل نحن بهذه المواصفات نطلب النجوم ونسعى وراء المستحيل. . !؟

لا أحسب ذلك. . فكل هذا ممكن. . مطلوب فقط الاجتهاد واعمال الفكر وإطلاق ملكات الابداع والتأمل والتعمق والتمحيص والدراسة بعزم أكيد وقلوب مفتوحة ونوايا صافية.

* ومن المؤكد انه ليست هناك صيغة سياسية يمكن ان تعتبر نموذجا أمثل يصلح لكل زمان ومكان. . ففي مسألة الحكم ليست هناك مفاتيح للحقيقة المطلقة ولاسدرة منتهى يمكن ان يستظل بها كل الناس كمصدر سرمدى للظل والثمر.

فالصيغة السياسيةلابد أن تتواءم مع الخلفية الحضارية وتتلاءم مع المسيرة التاريخية وتتناسب مع الوضع الجغرافى والديمغرافى وتتماشى مع الخريطة التعليمية والاجتماعية للكيان السياسى المعين.

فالعالم الثالث يعيش فى ظروف تاريخية ووضع جغرافى وخلفية حضارية تختلف عن العالم المتقدم. . . وهذا هو ما حمل عبد الناصر ونكروما وسكتورى ولوممبا وتابربرى وبومدين والقذافى وماديبو كيتا وغيرهم، ان يحاول كل منهم ان يجتهد فى اتجاه ابتداع صيغة تلائم مجتمعه وتناسب الخصائص التى يتميز بها. . . فتراكمت تجارب عديدة. . . نجح بعضها

خفق البعض الآخر . . . وترنح بعضها وتعثر البعض الأخر . . . وتأرجحت تجارب أخرى بين الفشل والنجاح وهلم جرا . . .

وضرورة وأهمية تطابق صيغة الحكم مع الظروف والخصائص التاريخية والثقافية والاجتماعية ليست بالمسألة التي تحكم العالم الثالث فقط وانما في كل مكان . . . .

● ففي فرنسا مثلا، عندما تخبطت الجمهورية الرابعة وهي تطبق النمط الليبرالي بالاسلوب الانجلو سكسوني فاصبح كل مطلع شمس يشهد مولد حكومة جديدة وكل مغيب شمس يشهد ذهاب هذه الحكومة، اتجهت الانظار الى الجنرال ديغول في منتجعه في «كولومبي ليدوز ايجليز» فكان شرطه في النزول الى باريس وتسلم زمام الحكم ان تطلق يده في اعداد دستور جديد للجمهورية الفرنسية لان دستور الجمهورية الرابعة لا يتناسب مع قيم وطبيعة المجتمع الفرنسي ولا يتفق مع تاريخه وثقافته.

ومن ثم وضع دستور الجمهورية الخامسة الذي حقق استقرارا كبيرا جدا لفرنسا ومكنها من ان تعوض ما حاق بها من تخلف في بعض المجالات التقنية والصناعية والعلمية بالنسبة لبقية اقطار اوربا . . وقد كان الهاجس الاساسي لدى ميشيل دبروية ومعاونيه من مهندسي دستور الجمهورية الخامسة ان يستوحوا كل خصائص وان يستحضروا كل مميزات المجتمع الفرنسي حتى يرسم دستورا تكون مؤسساته التنفيذية والتشريعية واسسه واساليبه الانتخابية متناسقة تماما ومتوافقة مع هذه الخصائص التي جعلت من الفرد الفرنسي شخصا يختلف في طباعه وسلوكه وتطلعاته عن الفرد الانجليزي أو الايطالي أو الالماني.

● اذا أننا لكي نحدد الصيغة لابد بدءاً ان نحدد الاطار العام الذي ستعمل وتعتمل فيه هذه الصيغة وهو اطار التاريخ كبعد زماني ، والجغرافيا كبعد مكاني ، والثقافة كعمق حضاري . . .

* كما لابد ، ونحن نخطو في اعتاب هذا الحوار أن نقرر . . . . ان كل صيغ الحكم المطبقة في الشرق أو الغرب أو في أي مكان من هذه الكرة الأرضية لم تسقط من السماء كقطرات الغيث كما لم تنبتها الارض كحبات السوسن ، انما هي من جهد الناس وإجتهاد العقول .

وتوفر وتصاعد فرص الاجتهاد الفكري والتنظيمي مطلوبة دائماً تجدد حيوية الساحة السياسية وتبث في اوصال المجتمع الحرارة والحماس وتوضح امام الناس الرؤية وتزكي بين صفوفهم الاحساس بالمسئولية وتنمي فيهم الحس الجماعي وتغرس في نفوسهم روح الالتزام بقضايا وتوسع آفاق التطور والتحديث .

ولقد يكون ضروريا ونحن نتحدث عن كل هذه الامور في وعاء السياسة ان نحدد ، ابتداء وباختصار ، مفهومنا لماهية السياسة .

● فالسياسة في مفهومنا الاصح والاشمل - كما نعتقد - هي كل شيء في حياة الناس . . . هي كل جانب من جوانب الحياة في اتساعها وعمومها وشمولها . . . فالسياسة في مفهومنا العلمي هي فن وادارة وتصريف شئون الناس والجماعات والمجتمعات . . ومحاولة التعريف هذه مهمة لان الممارسات الحزبية جعلت من مفهوم السياسة عندنا انها هي المناورات والمؤامرات والمداورات والتعيينات والاستقالات والانتخابات ، والى آخر ما يدور في هذا الفلك . . . كما انها عند بعض المسئولين هي فقط الاهتمام بالسلطة لمجرد استمراء مظاهر الابهة وظواهر السلطان واشباع اطماع وطموحات التطلع الذاتي البحت . . . !

* لا يستطيع أحد حتى وان اراد وتمنى أن يرسم سيناريوهات (افلاطونية) أو (فارابية) لماهية وحقيقة السياسة . . . فهذا غير وارد تاريخا وواقعا وغير ممكن فلسفة وفكرا . . . ولكن من واجبنا رغم ذلك ان نناهض السيناريو الخاطىء الخطير الذي يصور السياسة بحسبان أنها نقيض للاخلاق . . . وهو للاسف سيناريو استهوى الكثيرين في ساحة العمل السياسي فأمنوا واقتنعوا به وعملوا وتحركوا بمقتضاه .

وهذا السيناريو هو الذى يفترض أن الغاية تبرر الوسيلة، وانه فى سبيل الوصول الى الهدف الخاص يجوز - بل - يجب - أن تدوس على كل القيم وان نمشى فوق كل الرقاب وان نستحل كل محرم.. واننا فى سبيل تحقيق المآرب الضيقة يمكن - وربما لابد - ان نلوى عنق كل الحقائق وان نتخطى كل حواجز الدين وان نتجاوز كل حواجز التقاليد وان نتجاهل كل حدود الخلق!

لايمكن الاستسلام لهذا السيناريو الخاطىء الخطير لان السياسة عندما تنفصل عن الاخلاق - كما نرى كثيرا - يصبح كل شىء فى المجتمع مقيتا ولا أخلاقيا.. والسياسة بهذا المفهوم المتخلف هى مضيعة للوقت وتعطيل للطاقات واهدار للامكانات.. فلا يمكن أن تكون السياسة مجرد مناورات ومؤامرات ومزايدات وتكالب على المواقع ولهث وراء الامتيازات والمكاسب وتوارى عن الحقيقة والحق واستغراق فى الضلال والوهم وتملق من أجل التسلق وارشاء وافساد من أجل الوصول ومحاربة بكل أنواع الأسلحة المشروعة وغير المشروعة.. كل هذه بثور متناثرة فوق جسم المجتمع السياسى يمكن - بل يجب - محوها واستئصالها.

فالسياسة تظلل سماء كل جانب من جوانب الحياة الانسانية فى اتساعها وشمولها ذلك أنها، فى مفهومها العريض، تعنى فن ادارة وتصرف شئون الناس والمجتمعات وينبغى بهذا المفهوم أن توظف - أداة واسلوبا - للخير والتقدم ولخدمة الناس وتحقيق آمالهم وتخفيف الامهم.

* كما قد يصبح ضرورياً أيضا أن نقرر فى اعتاب هذا الحوار أننا عندما نود أن نصنف نظاماً فى هذا العصر فالسؤال المهم فى رأيى ليس هو ان كان النظام يسارياً أو يمينياً أو ان كان رجعياً أو تقدمياً، الى آخر هذه المستهلكات اللفظية لان هذه مصطلحات قد فقدت مدلولاتها واضاعت معانيها فى عالم اليوم، وهى مسميات لم تعد تتطابق مع واقع السياسة الاقليمية والدولية. فقد أفرغتها الممارسة اليومية من مضمونها وسلبتها الحركة فى ساحة الواقع السياسى من محتواها فأصبحت لافتات بلا دلالة أو معنى وشعارات بلا حاضر أو مستقبل... فلم يعد الكثيرون يقبلون فى عالم اليوم أن يبقوا أسرى للنظريات العتيقة ومن ثم لم يعد الكثيرون يهتمون بالتقسيمات الوهمية التى فقدت وظيفتها تماما فى عالم اليوم..

* ولذلك.. فالسؤال المهم فى هذا العصر - ان أردت أن تسأل - ليس هو أين موقع النظام فوق الخارطة السياسية الكلاسيكية يمينا أم يسارا.. وانما هو.. هل النظام نظام وطنى فعال

يعرف كيف يخدم مواطنيه ويشق معهم وبهم طرقات الغد فى عالم صعب معقد .. هنا قد يصبح للسؤال معنى يستوجب الوقفة والتأمل ويتطلب التحليل والتفصيل .

* كما أننا الى كل ذلك لابد ابتداء أيضا أن نقرر ان مجتمعنا هذا كواحد من مجتمعات العالم الثالث المسحوقة يحتاج للجهد اكثر من حاجته للكلام ويحتاج للعمل اكثر من حاجته للجدل ويحتاج لاعمال الفكر والخيال اكثر من حاجته لسن الالسن وتطريق (الحلاقيم) ويحتاج لتركيز وتكثيف وتنسيق الجهد الذى ما اكثره مطلوبا وما اقله مبذولا ، ويحتاج لتجميع وترشيد وتنمية الامكانات التى ما افقرها واضمرها وجودا وما أكثرها واعناها توقعا وتطلعا !!

* ففى مثل مجتمعنا هذا اذا لم ينطلق مفهوم الديمقراطية مثلا من قاعدة الفهم الواعى الحقيقى لواقع المجتمع بخارطته التعليمية الهشة الضعيفة وبتركيبته الاقتصادية الصعبة المعقدة وبحاجته الماسة والملحة لجهد منظم ومتصل ، واذا لم ندرك اننا فى بناء القاعدة المادية للوفرة نحتاج الى كثير العمل وقليل الكلام وكثير الوفاق وقليل الخلاف وفى حاجة للتركيز على الجوهر والاساس وتجاوز الهوامش والقشور فان جهدنا كله سيصب فى عدم لأننا سندور فى حلقات الفوضى لا الحرية ، وسنتشبث برفاهية الجدل العقيم وهى رفاهية لايستحملها مجتمع متخلف يحتاج من المال لكل قرش ومن الوقت لكل دقيقة ومن الجهد لكل حبة عرق لانه مافتئ يشق طرقات وعرة وشائكة وهو يلهث وراء ركب العصر الطائر ..

* وربما كان من هنا مدخلنا لنستعرض هذه الصيغ واحدة واحدة فى اطار العوامل الموضوعية التى تحدثنا عنها ، وهى الجغرافيا والتاريخ والثقافة من واقع السودان .

ولعل من الاوفق ان نبدأ بمناقشة الثلاث صيغ التى جربناها اسلوبا للحكم فى السودان وهى النظام الليبرالى لتعدد الاحزاب .. وحكم المؤسسة العسكرية .. والتنظيم السياسى الواحد كمظلة للتحالف النقابى ..

وربما كان من الاجدى ان نبدأ استعراضنا بالصيغة الليبرالية لأن المنادين بها - لاسباب موضوعية أو ذاتية - بسبب مصالح او مبادىء كانوا الاقوى حجة ... ! ولأنهم خارج اطار الزمان والمكان كانوا يبدون دائما الالمع منطقاً ... !!!

ولنبدأ الآن معا فى استعراض سريع ومختصر لماهية الصيغ السـياسية المختلفة وحظها فى التجربة من النجاح والاخفاق فى واقع السودان بكل خصائصه ومميزاته . .

● الصيغـة الليبراليـة :

* هل تكون السلطة لنظام ليبرالى تتعدد فيه الاحزاب كما كان هو الحال بعد الاستقلال مباشرة ثم بعد أكتوبر ٦٤ وبعد أبريل ٨٥ . . . ؟؟

* قال احد حكماء افريقيا قديما ان الديمقراطية فى الفهم الافريقى ، وفى الواقع الافريقى ، تتلخص فى ان يجلس الناس تحت الشجرة ويتكلمون ويتكلمون ويتكلمون . .

وأحسب أن هذا المفهوم البدائى للديمقراطية مسئول الى حد كبير ـ بالاضافة لاسباب ومفاهيم اخرى كثيرة ـ عن البدايات المتعثرة والمشاوير التائهة لعهود الاستقلال فى كثير من دول القارة . . فلعل هذا المفهوم هو الذى اورث كثيراً من القطاعات فى هذه القارة هذا الاعجاب الطفولى بالديمقراطية الغربية وأورثها هذا الحرص الغريب والشديد على ممارسة هذه الديمقراطية بهذه الصور الشكلية التى تعتبرها غايةً فى حد ذاتها . . !!

فمفهـوم ديمقراطية مجالس الشجرة هذا مفهوم عتيق لايناسب الازمنة ولا الامكنة الحديثة . . فالكلام وحده غير كاف وغير مجد . . فهذا الاسلوب ربما كان صحيحاً ومفيداً فى نطاق الاطر المحلية الضيّقة المحدودة مكاناً وسكاناً حيث هناك متسع من الوقت لكثرة الكلام وهنـاك خلاصـة تلقائية لهذا الكلام يمكن ان تعتبر هى القرار . . أما مع الازمنة الحديثة والاوضـاع الجديدة حيث يزدحم الوقت وتضيق الرقعة وتتراكم القضايا والمشاكل ، فالامر يصبح مختلف جداً

* على كل حال فمن المؤكد ان فجر الاستقلال الذى سطعت شمسه فى ربوع أفريقيا ، القارة التى كانت تغرق فى الظلم والظلام منذ عديد العقود التى خلت ، هو الذى شهد ـ مع خيوطه الاولى ـ هذا التمسك بالديمقراطية الليبرالية وهذا الاصرار على ممارسة الحرية بالفهم البرجوازى الذى رفع شعاراته ودعاته فلاسفة اوربا الغربية عند بزوغ فجر الثورة

فهذا النمط الديمقراطي للحكم ربما كان ملائما للمجتمع الرأسمالي الذي مشى بعيداً في مشوار النهضة الاقتصادية والتقدم الصناعي . وهو مجتمع بدأ منذ الستينات وربما منذ الخمسينات يبحث دائما عن الرفاهية والكماليات في كل شيء ، وهي الديمقراطية الليبرالية التي يسعى فيها الناس الى الجدل الذي يحجب العمل ويحرضون فيها على الكلام ، فالحديث المطلق عن أي شيء وفي كل الظروف هو غاية في حد ذاته وقد رأينا كيف ان دعاة الليبرالية الوستمنسترية كلما كانوا في الحكم تمترسوا خلف هذه الصيغة ومارسوا ارهاباً شنيعاً كان ينطلي على الجميع . فقد جعلوا كلمة «الليبرالية» الرديف الوحيد لكلمة «ديمقراطية» . فالديمقراطية كما ادخلوا في روع الناس هي الليبرالية أو ذلك الشكل الفوضوي الذي مارسوه كلما امتطوا صهوة السلطة . . . !! فهم ينادون بهذه الصيغة كضرورة حياتية بانعدامها بهذه الصورة المطلقة أو حتى مجرد الدعوة الى تنظيمها يقيمون الدنيا ولايقعدونها ويصورون للعالم ان الدنيا قد أظلمت وان الانسان قد ظلم وأن الحاضر قد سلب وأن المستقبل قد حُجب . !

وقد نسي بعض الافارقة من فجر الستينات ان الديمقراطية هذه التي تتحول فيها المؤسسات الى اسواق للكلام . . الكلام المفيد والكلام غير المفيد، الكلام البناء والكلام الهدام ، تجعل من السهل والسريع تمزيق الخيط الرفيع بين الحرية والفوضى .

فهل من المجدي في السودان ان تكون السلطة لصيغة ليبرالية تتعدد فيها الاحزاب مع وجود طائفية تدوس فوق الجباة والنفوس والعقول وتستعبد الانسان وتمتص امكاناته الضئيلة المتواضعة وتزور ارادته وتسلبه ابسط مطالب الحياة واقل مقومات الانسانية . . ومع عنصرية تمزق الكيان وتشتت المجهود وتخرب النوايا . . وتحت وصايا طائفية واسرية تستذل الناس وتسخر من اقدارهم وتسخر مقدراتهم وهي كلها حوافز طريق لاينحدر ـ كما رأينا ـ الا نحو الضياع والضعف والضعضعة؟!

* ففي السودان طائفية عميقة الجذور في الزمان وواسعة الاطار في المكان . . وقد بدأت هذه الطائفية اصلا كعامل تجميع وتوحيد وطني وانساني وكعامل تأهيل وتربية دينية واجتماعية وهو مايحسب لها وللوطن . . ولكنها تحولت مع الزمن الى عامل استغلال سياسي يحسب عليها وعلى الوطن ويجعلها عقبة كأداة في مسار الديمقراطية .

كما أن في السودان احزابا كبيرة ارتكزت اساسا وتماما على هذه الطائفية السياسية حاملة معها في ممارساتها وحركتها في الساحة السياسية كل هذه الادواء التقسيمية والاستغلالية .

سياسية تعد مدارس للجهد الفكرى والعمل التنظيمى والممارسة الديمقراطية .. ولكن احزابنا بانتماءاتها وارتباطاتها الطائفية الصارخة لم تعد مؤهلة لتطبيق صيغة ليبرالية صحية صحيحه. خاصة وان كل قادة هذه الأحزاب - بلا استثناء - هم نتاج مؤسسات اجتماعية شمولية، فقد تربوا فى اوساط لم يتعودوا ان يسمعوا فيها الرأى الاخر ونشأوا فى مناخ لم يتعودوا فيه أن تُرد لهم كلمة!!

* ومع هذه البنية الاقتصادية الرخوة الهشة التى تضعف صمود الانسان ومع هذه الخريطة التعليمية الضعيفة الضامرة التى تحجب افق الرؤيا الواضحة البعيدة بالنسبة للمواطن وبالاضافة الى هذه الخلفية الثقافية الحضارية التى تجعل من السودان لوحة متعددة متنوعة وصارخة الالوان، تجيء عوامل الطائفية والقبلية والعشائرية لتصعب مهمة الصيغة الليبرالية فى مثل هذا المناخ السياسى الثقافى الاقتصادى والاجتماعى المغاير تماما للمناخات الغربية التى طبقت فيها الليبرالية المتعددة الاحزاب فى اوربا وامريكا، وهى مجتمعات ناهضة اقتصادياً متقدمة علمياً وواعية سياسيا وموحدة ثقافيا ومتحررة اجتماعيا من كل أشكال الاستلاب أو السيطرة،وهى مؤهله بالتالى لممارسة حزبية معافاة يمكن فيها طرح المبادئ والبرامج ومناقشتها باستفاضة وعمق واستيعابها ومن ثم التوجه الى صناديق الاقتراع بارادة حرة وادراك كامل لمسالب وايجابيات كل برنامج والغث السمين فى كل مبدأ والصالح والطالح فى كل مرشح ..

**

* لقد ظللنا نتسارع جميعا فى مختلف احزابنا ونقاباتنا مؤسساتنا للتأكيد على ضرورة المحافظة على الديمقراطية والشرعية الدستورية وكنا نعنى وقتها ديمقراطية الصيغة الليبرالية ومؤسساتها ولكننا للاسف لم نكن نفعل حقيقة وصدقا مايمكن ان يفضى بنا عمليا وجديا الى هذه الغاية الغالية.. فنحن نتحدث عن الديمقراطية ونتغنى بمآثرها ولكننا نمارس دائما ما يخالف التقاليد الديمقراطية الصحيحة ونتحدث عن الصيغة الليبرالية وتعدد محاسنها ولكننا نتخذ كل يوم من الخطوات والقرارات والاجراءات مالايمت ابدا الى الاعراف الليبرالية بصلة.

فالحفاظ على الديمقراطية لايأتى بالصراخ أو الشعارات ولا بالتشنج أو المغالطات..

لليبرالية هي مظاهر تعقد الامور ولاتحلها وتأزم المسألة ولاتفرجها.

ومن أدواء الممارسة الليبرالية في بلادنا ايضا ان قادة الاحزاب لم يروضوا أنفسهم على التقيد بأصول اللعبة الديمقراطية فيعمدون الى ترقيعها بكثير من البقع غير الديمقراطية.. والنظام الليبرالي الذي يحتمي بمظاهر شمولية تنطمس معالمه الاساسية وتختفي ملامحه الاصيلة ويفقد جنسه ونوعه وطبيعته.. فمن أهم خصائص النظام الليبرالي اطلاق الحريات العامة في التنظيم والتعبير والحركة الى آفاق مداها وحدود آمادها والخطوط الحمر يرسمها القانون وتسهر على التقيد بها أجهزة الدولة المعنية ولايحتاج النظام ـ في ظل الممارسة الليبرالية الصحيحة ـ للاحتماء بالقوانين الاستثنائية.

* ففي ظل ثلاث سنوات، بين ٨٥ و١٩٨٩ لجأت الحكومة الليبرالية، حوالي أربع مرات ـ آخرها في شهري يناير ثم مايو ٨٩ ـ الى اعتقال اعداد كبيرة من العسكريين والمدنيين اعتقالا تحفظيا بدعوى.. (المؤامرة المايوية)!! وفي كل مرة و بعد بضعة اشهر يتم اطلاق سراح المعتقلين بدون محاكمات واحيانا حتى بدون استجواب لانه لم يكن هناك أساسا ادلة أو مبرر للاعتقال.

* بصفة عامة في الفلسفة والتطبيق يجنح النظام الشمولي الى المركزية في التنظيم والحوار والقرار على حساب اللامركزية وانبساط قاعدة المشاركة.. ويركز على قضية الامن على حساب كثير من مظاهر الحريات.. ويشدد على ضوابط الاستقرار المختلفة من منطلق الحرص على تحقيق التنمية.

أما النظام الليبرالي فيخالف هذا النهج ويستنكر هذا الطرح لان الليبراليين لايرون تناقضا بين الحريات والاستقرار ولايقرون بأي تضارب بين استتباب الامن وتحقيق التنمية.. بل انهم يؤمنون بأن الاستقرار الاقوى والابقى لايتحقق الا في ظل كفالة الحريات التامة وان الامن الحقيقي لايستتب الا مع اشاعة الطمأنينة بين الناس وان التنمية لاتصل الى غاياتها الا في حماية الحرية الفردية والجماعية الكاملة.

* فأهم شيء في الصيغة الليبرالية كما يلخصها جورج سباين عن توماس جرين في «تطور الفكر السياسي» هو أن «تمارس الدولة سلطاتها عن طريق العمليات القانونية وداخل حدود الضمانات الدستورية.. ان هيكل الحقوق والالتزامات القانونية الذي تدعمه الدول داخل المجتمع يظل هيكلا وليس قيدا كسترة المجانين».. ان الصفة المميزة الرئيسية ـ وربما اهم

* من هنا فالطرح الليبرالي الحقيقى الاصيل ضد سن القوانين الاستثنائية والاعتقالات التحفظية والحجر على الحريات تحت أي ستار كان . .

* لابد أن تكون هناك ـ بالطبع ـ ضوابط فى ظل الصيغة الليبرالية نفسها حتى لاتتحول الحرية الى فوضى والاستقرار الى انفراط والتسامح الى تفريط . . ولكن وسيلة الضبط والاختبار الاساسية والوحيدة فى ظل الصيغة الليبرالية هى القانون واداته هى ساحة القضاء . . كل مواطن يمكن ان يقدم للمحاكمة اذا تجاوز حدود الحقوق والالتزامات وهدد الامن أو تعدى على حرمات الناس أو المجتمع أو أساء استغلال الحرية فى اطرها المرسومة . . وفى القانون دائما مايبرر ويكفى لمحاكمة الذين يتجاوزون حدود الدستور والقانون .

ولذلك فاى اتجاه ـ فى اطار صيغة ليبرالية ـ لحد من الحريات العامة أو اللجوء المفرط للفصل تحت طائلة الصالح العام الفضفاضة أو التوسع فى الاحتماء بالقوانين الاستثنائية او ترويع الافراد والاسر بالاعتقالات التحفظية تغير تماما طبيعة النظام الليبرالى فتكون الممارسات شمولية تحت غطاء ليبرالى ويكون دعاة الليبرالية قد أتوا فعلا طالما نهوا عنه بل ثاروا ضده لان النظام الليبرالى يقوم أساسا على حماية الحريات وسيادة القانون . .

فالجرع أروى والرشيف انقع كما قال قدماؤنا . . !!

* ولقد شغلتني هذه المسألة فكتبت عنها عدة مرات آخرها بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٦ . . ولقد ذكرت فى تلك المقالة ـ فى هذا الصدد ـ ان من أخطر وأسوأ مظاهر العمل السياسى فى العالم الثالث بصفة عامة وفى السودان بصفة خاصة ومن اوخم نتائجه وابشع اثاره ان المسافة قصيرة جدا بين السلطة والسجن والسجن والسلطة . . فالسياسى فى العالم الثالث قد يكون اليوم فى السلطة ويصبح غدا فى السجن . . وقد يكون اليوم فى السجن ويضحى غدا فى السلطة . . !

* الغريب أن السياسيين الذين يكونون فى المعارضة أو السجن يلجأون الى كل السبل والوسائل ويستعينون بكل القنوات والمنابر لمناهضة القوانين الاستثنائية والمواد التى تخول للسلطة الاعتقال التحفظي ويعددون مساوىء هذا الامر وظلمه واجحافه ولكن عندما يجدون أنفسهم فى السلطة وتتغير المواقع يلوذون بالقوانين الاستثنائية واجراءات التحفظ . . وهكذا دواليك تتغير المواقع فتتغير المواقف .

كنت ـ ولا ازال ـ اعتقد ان تغير الاحوال المتعاقب واكتواء معظم السياسيين بنار هذه

الاجراءات واكثر تحفظا في اللجوء الى الاستثناء، حتى تنعكس قيم التسامح والود الاجتماعي في السودان على العمل السياسي فتكسب اجواءه الصحة والعافية والنقاء.

ومن المؤكد ان هناك دائما ـ وفي ظل أي سلطة ـ ظروفا أمنية وغيرها قد تقتضي بعض الاجراءات التحوطية لسلامة المجتمع وحماية الوطن، ولكن لابد من توخي الحذر ومن الحرص على الدقة والتزود ببعد النظر والتحلي برحابة الصدر حتى نطبق هذه الاجراءات «الضرورية» في أضيق نطاق ممكن وعند الحاجة الماسة جدا التي يقوم عليها الدليل والبرهان، والا أصبح الامر تشوبه مظنة الاخذ بالشبهات وتصفية الحسابات الخاصة فيغيب الغرض الموضوعي وتتواصل هذه الحلقة المفرغة.

ولكن قادة الاحزاب الكبيرة تعودوا الانتقاص من طبيعة النظام الليبرالي وذلك باللجوء كثيرا الى الاجراءات التعسفية العديدة التي ليس لها ما يبررها في ظل نظام ليبرالي ولا يفسرها سوى الضيق بالمعارضة والتبرم بالنقد واحيانا عدم الايمان العميق والحقيقي بالليبرالية في عمومها وخلوصها حتى غدا الاستقرار هشا جدا ففي ظل التجربة الليبرالية الاخيرة بين عامي ١٩٨٦، ١٩٨٩ شهدنا خمس تشكيلات حكومية وذلك في ظرف ثلاثة اعوام فقط.. الامر الذي لم يحدث ـ فيما عرفنا وتابعنا في تاريخ الحكومات ـ الا في ظل الجمهورية الرابعة في فرنسا، الامر الذي استوجب مجيء للجمهورية الخامسة لتضع حدا للفوضى وعدم الاستقرار.. والا في تركيا في مستهل العقد الماضي وهو ما استوجب صيغة كنعان افرين التي تدرجت من الشمولية العسكرية للحكم العسكري المدني المختلط الى المدني الليبرالي «وهي صيغة سنتعرض لها لاحقا».

ولأن الساحة السياسية في تلك الأيام كانت أشبه ما تكون بلوحة تشكيلية سريالية.. اختلطت فيها الالوان الصارخة والفاقعة والباهتة.. ولأنها لم تكن لوحة من نوع العمل التشكيلي لبيكاسو أو سلفادور دالي، فهي في تداخل الوانها وظلالها وتشابك خيوطها وخطوطها لم تكن تعطي أبدا انطباعا محددا ومفهوما ذلك لانها لاتشعر بأي رؤى جمالية وفكرية، انما هي مجرد حزمة من الشخبطات العبسية وأذكر انني كتبت في عدد السابع والعشرين من أبريل ١٩٨٩ في صحيفة «الاسبوع» وتحت عنوان «الاشارة».. كتبت أقول:ـ

«فى ظرف اقل من ست اشهر طلب من الاغلبية فى الجمعية التأسيسية ان تجيز القانون الجنائى البديل وتحيله الى اللجنة ففعلت .. ثم طلب منها بعد قليل من ذلك ان ترجىء اجازة هذا القانون ففعلت ايضا ..!! وطلب منها أن ترفض اتفاقية السلام التى ابرمت بين الميرغنى وقرنق ففعلت .. ثم طلب منها بعد فترة وجيزة من ذلك ان تجيز هذه الاتفاقية ففعلت ..!! وكانت الاغلبية فى الجمعية تعتمد فى كل هذه الامور المتناقضة على التنظير والتبرير وعلى التنظير والمضاد والتبرير المضاد وعلى القوة العددية التى تتمتع بها والتى تميل بها اينما شاءت وكيفما شاءت .

وقد ادخلت الاغلبية فى الجمعية التأسيسية فى اختبار قاس مؤسف بهذه التجربة الغريبة التى تدل بالبرهان الناصع ان الكثير من النواب فى برلمانات بلادنا لا يملكون من أمر انفسهم شيئا وان ارادتهم فى القرار السياسى هى باكملها رهن اشارة القادة والسادة فى الحزب او الطائفة .. وهذا امر لا احسب انه يمكن ان يتغير قريبا أو كثيرا فى ظل الصيغة الليبرالية فى بلادنا لأن المؤسسات الاجتماعية الشمولية المتمثلة فى الطائفية والعشائرية لاتزال تحتفظ بقبضة قوية على الافراد وبتأثير عظيم على الاحداث وبدور اساسى فى مسار ومصير كل القضايا، الكبيرة منها أو الصغيرة المهمة منها أو الهينة ..!

* ثم ان الذى يميز، او ينبغى ان يميز الاحزاب السياسية بعضها عن بعض فى ظل صيغة النظام الليبرالى ... والذى يبرر الوجود ويحدد حكمة المشروعية لكل حزب فى اطار النظام التعددى البرلمانى، ان هناك لكل حزب ثوابتا فكرية سياسية تكون هى الملامح الاساسية التى يعرف ويوصف بها فوق الخارطة السياسية العامة.

وهذه الثوابت المحددة تقابلها دائما، وحسب ديناميكية الساحة السياسية، متحولات عديدة.

فالثوابت هى القضايا الاساسية التى تنبثق عنها الشعارات الجوهرية التى يقوم عليها كيان الحزب والتى تشكل نظرة اعضائه لواقع ومستقبل بلاده .. وهذه الثوابت تتحدد من تراكم الخبرة والتجربة والنظرة المتأملة الدراسة للساحة السياسية والعلائق الاقليمية والدولية والاحلام التى تتولد فى الاذهان والوجدان للمجتمع والوطن .. ولكل حزب بعض الثوابت فى مختلف المجالات، الاقتصادى والمجتمع والسياسة الخارجية وهلم جرا .. وتكون هذه الثوابت هى المنارات التى تلقى الضوء وفوق الخطى فى الطريق.

وقد تتغير الاساليب والوسائل وقد تتبدل طرق التناول والتعامل وقد تختلف اجتهادات

للانطلاق والاختيار الجوهري والمبادىء الأصيلة التي ستوحي منها المواقف ووجهات النظر.
أما المتحولات فهي تخضع للظروف لوقائع الساحة. فتتبدل المواقف بتبدل الظروف وتخضع الاراء لمستجدات الساحة وتقلبات الاحداث. وتخضع رأي الحزب وموقفه من المتحولات بمرونة كبيرة تراعي المناخ السائد والجو العام والنتائج المرجوة في ظرف زمان ومكان معين مقارنة بمصالح متعددة ومتداخلة.
وكثيرا ما يبدو للمراقب في السودان وهو يرى المواقف المتناقضة في الساحة السياسية، ان معظم الاحزاب لا ترتكز على ثوابت. او انها حتى ان كانت لها ثوابت فانها تتعامل معها تعامل المتحولات فتخضع فيها للتغير والمناورة وربما التنازل مما يفقد الحزب مبررات وجوده وتضيع من النظرة الاستراتيجية نحو الاهداف. والمناداة بشعارات اساسية قد تبهت وربما تصمت مقابل مكاسب آنية عارضة حتى تكاد بسبب ذلك ان تنمحي احيانا الفواصل وتضيع الفوارق بين الاحزاب وتتداخل «تهيص» الظلال والخطوط فوق الخارطة السياسية.
* وفوق كل ما أوردناه او ما قد نورده من أدواء الصيغة الليبرالية في الممارسة السودانية فهناك الداء الاساسي وهو ان كل هذه الاوضاع تقود الى الامر الاخطر وهو عدم الاستقرار الدائم. ولان القضية الاولى في مثل اقطارنا هي التخلف فان البند الاساسي في اجندة ممارسات عملنا يكون هو التنمية. ولا يمكن لاى تنمية ان تتم الا في جو كامل من الاستقرار يتم فيه استقطاب الطاقات وتنظيمها وتجميع الامكانات وترشيدها وحشد الجهود وتوفيرها واطلاق الملكات واعمالها. ولا استقرار في ظل ممارسات تتحول فيها المؤسسات لاسواق للنخاسة يباع فيها الكلام ويشترى وتتحول فيها الذمم الى سلع للعرض والطلب ويتجاوز فيها الناس كل حدود القيم والاعراف والمثل.
* والذي لفت انتباهي في معظم جلسات الجمعية التأسيسية وفيما نسمع ونقرأ من تصريحات وخاصة في عامي ٨٨/٨٩ ان معظم السياسيين السودانيين من مختلف الاحزاب والاتجاهات ومن جانبي الحكومة والمعارضة ظلوا طيلة الوقت يحذرون من انه اذا استمر الحال على ذلك المنوال من التخبط فان طامة كبرى ستحيق بالبلاد وان ريحا صرصرا عاتية قد تهب فلا تبقي ولا تذر. وقد تعودوا ان يستخدموا في تحذيرهم ابلغ العبارات واقصى المصطلحات. وكانوا كلهم يلفتون النظر الى ان مظاهر الاخفاق والتردي الكثيرة الظاهرة اذا تواصلت واستفحلت فستطيح «بالديمقراطية» وتؤدى الى اجهاض التجربة الليبرالية

السابقة .

وقد كان لتلك التحذيرات المرتشقة المنبعثة من مختلف الاتجاهات ما يبررها وما يدعو لها فى ذلك المناخ الذى صنعته الاحزاب بفعلها كما ان كثيرا من تلك التحذيرات كان نابعا من اشفاق حقيقى على الوضع وربما حرص أصيل على الديمقراطية . . ولكن السياسيين - فى مختلف الاتجاهات ما كان ينبغى لهم ان يكتفوا بالتحذير وبالعويل ان كانوا حقيقة يلمحون ارهاصات الخطر ويشهدون مقدمات الاخفاق المفضى الى التهلكة .

فالديمقراطية لا يمكن حمايتها فقط بالتحذير والدعوة الى اليقظة السلبية وقرع طبول الحرب والتحرش وتوزيع الاتهامات . . فقبل هذا واهم منه لابد من ان تتكاتف الجهود وان يكون هناك الاحساس الجاد بالمسئولية ويتم التوفر المتجرد على محاربة الادواء التى تنخر فى جسد التجربة ومن اهمها الفوضى والفساد واهمال مشاكل الناس والتسيب فى الاداة والتفريط فى المال العام واهمال التركيز على الاساسيات والاهتمام بالهوامش والصغائر .

فالاهتمام الجاد الحقيقى بصميم الامور التى تهم المواطن فى مختلف جوانب حياته هو الذى يؤدى الى اطمئنان الناس وهو الذى يمكن ان يوصد الباب تماما وباحكام امام أى تقلبات تنبع دوافعها من الداخل أو الخارج .

* فمن المؤكد ان واحدة من اهم الاشياء التى تميز تفاصيل الحكم عن بعضها البعض فى اطار الصيغة الليبرالية العامة والذى يجعل تركيبة واداء المؤسسة التشريعية تختلف من مكان الى آخر داخل هذه الصيغة هو نظام الانتخابات العامة الذى يتكون بموجبه الجهاز التشريعى والذى ينعكس بدوره فى كيفية تكوين الجهاز التنفيذى والاجهزة الاخرى المتفرعة المحكم . . من هنا فان قانون الانتخابات الذى يحدد كيفية ونوعية وعددية الدوائر والمقاعد وأسس الترشيح والانتخابات يؤثر تأثيراً أساسيا وجوهريا فى اتجاه السياسة العامة داخليا وخارجيا لأنه يحدد معالم الحكم من خلال تحديد ملامح القوى التى تشكل اغلبية المجتمع التشريعى .

وبعد انتفاضة أبريل ٨٥ بدأت قوى اليسار تشدد ان نظام الانتخابات المتبع - بسبب التأثير الطائفى والقبلى - يكرس هيمنة الاحزاب التقليدية الكبرى على مسار الحكم . . وفى المقابل فان احزاب انصار الاحزاب الكبرى لا يعترفون بحق القوى الحديثة فى الاستئثار بمقاعد خاصة لانهم فى تقديرهم يمثلون قوى نقابية مهنية تتوزع على الخارطة السياسية

لأخرى الماثلة في الساحة.

كل هذا اللغط سببه انه منذ كتاب الازهري «الطريق الى البرلمان»، ومنذ اجتهادات
ركومارسون وبعض اللجان التي تعاقبت ومسألة قانون الانتخابات المناسب والمتطور لم
يشهد نقاشا جادا متجردا يتسم بالعمق والاحاطة ويتناسب مع أهمية المسألة وخطورتها.

* على كل حال.. لعل التجارب الليبرالية الثلاث التي عايشناها بعد الاستقلال عام
١٩٥ وبعد اكتوبر عام ١٩٦٤ وبعد أبريل عام ١٩٨٥ تقف شاهدا قويا على مدى اخفاق
شل هذه التجارب ومدى عدم جدية وأهلية الذين قادوها مما شكل عامل تحريض دائم
لشعب ليسخط وللمؤسسة العسكرية لتثب.

بعد أن وقفنا عند مبدأ الصيغة الليبرالية المتعددة الاحزاب واستعرضنا حظها فى واقع التجربة السودانية نلمس سريعا على الصيغ الشمولية التى جربناها أو فكرنا فيها :ـ

*** حكم المؤسسة العسكرية :**

هل يمكن أن تكون السلطة لحكم المؤسسة العسكرية . . ؟ وعندما نتحدث هنا عن حكم المؤسسة العسكرية نعنى حكمها بحتاً ومنفرداً ولا نعنى الصيغ العسكرية الموشاة بمشاركات أو تحالفات اخرى . ؟

الحكم للمؤسسة العسكرية منفرداً يبدو أمراً صعباً ان ليس مستحيلاً . . فلدينا تجربة فى السودان ومن حولنا تجارب فى العالم تدل على صعوبة ان تنفرد المؤسسة العسكرية وحدها بالحكم لان ذلك ينزلق بالناس الى بعض ممارسات التسلط والقهر .

كما ان هذا يؤثر على قومية المؤسسة العسكرية مع مرور الزمن ويؤدى الى اهتزاز صورتها أمام الناس بسبب تصادمها مع رغباتهم وغرقها فى مشاكلهم من خلال استئثارها بسدة الحكم . . ثم اى نظام عسكري بحت فى هذا الزمن ومع الظروف السياسية الدولية الراهنة هو اشبه بالسباحة ضد التيار . وذلك لأن تيار ديمقراطية المشاركة هو الأقوى والأغلب . . مع رياح الديمقراطية التى تجتاح العالم وتخلخل فى طريقها اسس وقواعد كل أنظمة الاستبداد .

وعلى كل حال فالمؤسسة العسكرية فى السودان بصفة خاصة وفى معظم دول العالم بصفة عامة لايمكن ان تبقى على هامش الاحداث وتنتظر فى رصيف السلطة . وهذا شهدنا الدور الهام والحاسم الذى لعبته القوات المسلحة فى اكتوبر ٦٤ ومايو ٦٩ وابريل ٨٥ ويونيو ٨٩ . . وفى السودان بصفة خاصة مع حركة الوعي السياسي التلقائى التى تسيطر على معظم القطاعات يبقى حكم المؤسسة العسكرية البحت الذى تغيب فيه منابر الحوار وتنعدم فيه فرص المشاركة الشعبية بأى صيغة من صيغها امرا عسيرا تتحقق فيه الاستقرار حتى وان لمعت بعض بوارق الامن . كما هو عسير أيضا عزلها عن السلطة لأن طبيعة وتراث مجتمعنا تفرض عليها دوراً هاماً فى المعترك السياسى مهما كان شكل الحكم .

* حكم الحزب الواحد :

هل يمكن ان تكون السلطة لحزب واحد بالمعنى الطبقي لماهية الحزب، كما هو الحال في الشرق الماركسي؟.. هذا ايضا امر صعب ان ليس مستحيلا.. فهذه الصيغة رغم كل المحاذير ورغم كل الحسابات تنزلق بالناس الى نوع من أنواع الديكتاتورية فهي صيغة مساحتها مهما توسعت فاستيعابها للمتغيرات محدود وساحاتها مهما رحبت فطاقاتها في الاستقطاب ضعيفة.. والامثلة امامنا هذه الايام في المعسكر الشرقي الذي يغلي كالمرجل وتحتمل فيه تحولات ضخمة بدأت تحدث ربكة عظيمة في الافرازات السياسية لمعطيات الحرب العالمية الاخيرة. فالتململ يعم والضيق قد وصل حد الانفجار، في بولندا ويغسلافيا والمجر والصين والمانيا الديمقراطية وحتى الاتحاد السوفيتي.. فهذه كما يبدو مركب تغرق وقد هجرها حتى اصحابها.. هي صيغة ضاقت اوعيتها حتى طفحت وراح دعاتها يبحثون عن السبل لرتق الفتوق..!!

* هل تكون السلطة لصيغة مماثلة للشكل الذى طبقته مايو فى تحالف قوى الشعب العاملة؟

● لقد بذلت مايو جهدا فكريا ثرا ومارست اجتهادا نظريا ممتازا . . وكان الاطار النظرى للمؤسسات السياسية والتشريعية جيدا ولكن بعض الثغرات فى النظرية والممارسات أدت الى الاخفاق . . ولقد ذكرنا بعضا منها فى وقتها من منطلق النقد الذاتى وحرصا على نجاح التجربة كواحد من الامال المتبقية وقتها! ولأن التجربة عندما استقرت كانت قد افرزت نتائج باهره . .

ولكن كل ما فكرنا فى هذه الصيغة يقفز السؤال؟ فى ظل تجربة التنظيم السياسى الواحد ـ رغم جودة الادب الفكرى والنظرى وحسن النوايا ـ ما هو السبيل لسد الثغرات وقفل المسارب التى يمكن ان تتسع لاخطاء الممارسة واستغلال النفوذ؟ وماهى الضمانات التى يمكن ان تلجم الجموع الفردى عندما تتكرس السلطة ويغيب الاختيار وتصعب المراجعة؟! وماهى السبل لردم الهوة بين النظرية والتطبيق ومنع الطلاق بين المبدأ والممارسة؟!

ففى تجربة مايو الذين كانوا يقولون ـ مطلقا ـ ان التنظيم كان غير فعال كانوا يظلمون جهدا فكريا كبيرا قد بذل ويصطدمون بصخرة من العناد، والذين كانوا يقولون ـ مطلقا ـ ان التنظيم السياسى كان فعالا كانوا يخدعون أنفسهم وكان ان ساقوا التنظيم والنظام الى هاوية جهلهم أو تجاهلهم!!

* فالاتحاد الاشتراكى قد اسهم اسهاما فاعلا وكبيرا فى سنوات الاستقرار ـ وهى سنوات السبعينات ـ فى الانجازات الكبيرة التى شهدها السودان وخاصة على مستوى البنيات الاساسية للتنمية ـ كما تشهد بذلك مصانع كنانة والرهد وشوارع بورتسودان وكوستى وكبارى حنتوب وكوستى والمحطات الارضية للاقمار الصناعية وشبكات المايكروويف ومعالم اخرى عديدة كقاعة الصداقة وقاعة الشعب وقصر الشباب وهلم جرا . . الا أن التنظيم بدأ مع اواخر السبعينات يعتريه كثير من الوهن وتسكنه كثير من الأدواء . .

وادواء التنظيم بالنسبة لى كانت واضحة جدا ولذلك شعرت بالحق والواجب فى ان اشير اليها وادعو الى معالجتها . . وقد فعلت كل ذلك والنظام مازال قائما والتنظيم مازال باقيا . . ولكن للأسف ان ماكتب وقيل قد اخذ بمأخذ الغضب والتحامل ولم يلتفت الى

* كانت مشكلة التنظيم السياسي - الاتحاد الاشتراكي - تتمثل في عدة امور يمكن الوجز اهمها فيما يلي :

- غياب فرص المشاركة الحقيقية في صنع القرار
- الجفوة التي كانت قائمة وظلت تتسع بين الجهاز التنفيذي والتنظيم السياسي
- ضعف البنية التنظيمية على المستوى الانساني

* وقد كان كل واحد من هذه الادواء يتفرع ويتشعب بدوره الى العديد من المسالب الفكرية والتنظيمية التي تحولت مع التراكم الى سوس ينخر في جسد التنظيم والنظام فيحولها الى اعجاز نخل خاوية لايمكن ان تصمد امام اي ريح حتى وان لم تكن بريح صرصر عاتية

* أما غياب فرص المشاركة الحقيقية في صنع القرار فقد كانت مظاهره كثيرة

فانا اعتقد - كما ذكرت - أن الهرم التنظيمي للاتحاد الاشتراكي كان - نظريا - قد رسم بصورة ممتازة جدا تمكن من مساهمة حقيقية في الحوار واسهام فعلى في صنع القرار . كما أن وثائق الادب السياسي الاخرى كانت قد وضعت بعناية وجودة وصيغة باتقان واحكام ولكن . .

لقد ظلت معظم القيادات وعلى مختلف المستويات تجيء بالتعيين ولهذا فقد احتشدت الاجهزة العليا بالعديد من الاشخاص كانت نظرتهم الموضوعية ضيقة ورؤاهم الفكرية مشوشة . فقد كنا ، والحق يقال ، وحتى بعد عشرة أعوام من أمر التنظيم نفاجأ في كثير من الاحيان باشخاص يوضعون في قيادة التنظيم السياسي وفي أعلى مراتبها - لاعلاقة لهم البتة بالتنظيم في أي مستوى من مستوياته ، ولا المام لهم بالمرة باي كلمة من ماورد في وثائق الاساسية أو أدبه السياسي أو توجهاته الفكرية أو تركيبته التنظيمية فيقود هذا لان يعود العمل برمته من وقت لاخر ليبدأ من المربع الأول من جديد وبخطوات بطيئة مرتبكة ، كما انه يسبب اهتزازا في العمل واحباطا كبيرا للكوادر الملتزمة في المستويات الوسيطة والقاعدية ويقود الى تبديد الوقت واهدار الجهد القديم الطويل المتواصل وانهاك بنية التنظيم بتبعات قيادة لاتملك التأهيل ولا الالتزام . وقد صاغ هذا لان يبدو التنظيم وكأنه يتعلق فوق صومعة حالمة ويعتزل عن الشارع ونبضه ويغيب عن قضايا الناس وهمومه . هذا اذا استثنينا بعض المنظمات الفئوية والجماهيرية - وخاصة العمال الذين حافظوا على تنظيم قوى في بنيته ومعافى في ممارساته

العليا كانت فى كثير من الاحيان تعد بعيدا عن مواقع ومواضيع الحوار وبواسطة نفر من الناس تخصصوا فى ذلك، وقد كنا نعى اليهم هذا التقليد المستقبح . . وقد ازعجتنى هذه المسألة شخصيا الى الحد الى دفعنى فى اعقاب الاجتماعات الأخيرة بالقيادة المركزية التى عقدت فى مارس ١٩٨٤ ان اكتب ـ فى الثلاثين من مارس وفى عمود «سيناريو» الذى كنت اكتبه فى جريدة «الأيام» استنكر هذه المسألة واتساءل عن سبب هذه الظاهرة الغريبة. . ولماذا نرى صورة للتوصيات ذات ملامح ومعالم مختلفة من ملامح ومعالم المداولات؟؟

* أما السبب الثانى فى رأيى الذى ساهم فى اضعاف التنظيم السياسى وأدى الى ابعاده عن صورة صنع القرار ووضع العراقيل والعقبات أمام الطريق الذى يمكن ان يؤدى به الى الالتحام القوى والفاعل بالجماهير فيتمثل فى هذه الجفوة التى كانت ماثلة ومتزايدة بين التنظيم السياسى والجهاز التنفيذى. وهى جفوة جعلت التنظيم السياسى مختلفا فى القضايا الكبرى متأخرا عند الحاجة للموقف والقرار وجعلت منه بحق تنظيم حكومة وليس تنظيما حاكما

فرئيس الجمهورية، الذى هو رئيس التنظيم السياسى، كان دائم التحيز للجهاز التنفيذى مما سحب فرص المبادرة وأوصد أبواب المبادأة أمام التنظيم السياسى وجعل منه تنظيما للتأييد والمباركة أكثر منه تنظيما للانجاز والمبادرة

وقد نشأ ـ خاصة فى النصف الثانى من عمر مايو ـ حرص غريب على اختيار الوزراء من التكنوقراط وقد كان اكثرهم للاسف من الذين لاتعنيهم الحسابات السياسية أو الاعتبارات العامة التى يمكن ان تتعدى الاطر المهنية البحتة والقوالب الاكاديمية الصرفة. . وقد اصبح هؤلاء الوزراء التكنوقراط ـ واحيانا بتشجيع من السيد رئيس الجمهورية ـ لايعقلون أبدا بالتنظيم السياسى ولايحسبون حسابا لسياساته ولايعيرون انتباها لاراء قادته أو مؤسساته فى أى مستوى من المستويات

ثم ان التنظيم قد تحول فى كثير من الاحيان وفى كثير من الامكنة الى اداة بروقراطية بسبب التوسع الوظيفى والتمدد التنظيمى وانحسار الحركة الميدانية فى اماكن السكن ومواقع العمل والتقاعس عن الاسهام فى معالجة سلبيات الجهاز التنفيذى ومساعدته فى الاداء والتطور ومواكبة الحاح الحاجات والخدمات والقضايا والمشاكل . .

كما ان التعيين المستمر فى كثير من المستويات، قد اهدر الفرصة فى تحقيق المزيد من

الاقدر على اخصاب العمل واثرائه وعلى تحريك الناس وتنظيمهم واستنفارهم . . كما حجب فرص تحريض الناس على المزيد من النقد الذاتي والموضوعي والمزيد من التقويم من منطلق الحرص ورحابة الصدر وحسن النوايا . .

ومن ثم فان ضعف البنية التنظيمية على المستوى السياسي والشعبي والاجتماعي والفكري قد أدى الى تكوين بعض الجزر الصغيرة المتقطعة المتباعدة فأصبحت هناك دوائر تتمحور حول أقطاب تماما كما هو الحال في الاحزاب في ظل الصيغة الليبرالية . . وقد تعود رئيس التنظيم أن يشجع تكوين هذه الجزر المتقطعة المعزولة ومن ثم كان يسهل له أن يوجه لها الضربة القاضية في الوقت المطلوب . !

بسبب كل ذلك، فان التنظيم السياسي بصفة عامة ـ كما أوضحت كان في آخر أيامه يبدو اقرب الى الجبهة منه الى التنظيم السياسي الواحد . . فعند كثيرين من القياديين لم تتوحد الرؤى ـ على الاقل فيما يختص بالاساسيات ـ مع أن التنظيم بنى نظريا على أساس صيغة مرنة فضفاضة . . ولكن عندما غامت الرؤيا وانطمست المعالم كانت هناك أكثر من اوركسترا تعزف كل واحدة منها لحنا مختلفا ومن ثم تداخلت الأصوات والالات وتفرعت وتعددت النغمات وتلبد الجو بكثير من الضباب . .

ومع ان الاتفاق ظل شبه معقود حول الاختيارات الاساسية الا ان الاختلاف حول السبل والأساليب كان كبيرا جدا مما أعطى انطباع التنافر والتضارب والتناقض في ساحات العمل السياسي ومن ثم أحدث قدرا كبيرا من الضياع والربكة والتشويش في الاذهان والتعثر في الخطى حتى على أعلى مستويات المسئولية مع تعاقب الايام وتقلب المراحل وغياب المشاركة الحقيقية في صنع القرار!

* ان كان هذا هو حظ هذه التجارب الشمولية . . الحكم العسكري . . الحزب الواحد . . التحالف في المبدأ والممارسة . . لدينا ومن حولنا، فما هي الصيغة الممكنة اذن؟!!

● لعل من الاجدى قبل الاجابة على هذا السؤال ان نستعرض صيغتين تجولان في الخواطر ترددان في المجالس هذه الأيام وتأتيان من طرفين مختلفين :ـ

١) الصيغة الاولى : هي صيغة اللجان الشعبية للانقاذ والتي يتلمس بها النظام الجديد طريقة الى صيغة للمشاركة الشعبية ويحاولها كبنية تحتية لبناء تنظيمي متكامل.

) الصيغة الثالثة: هي التي يقترحها بعض السياسيين الذين أقروا بفشل الصيغة الليبرالية الحزبية وتحفظوا حيال الصيغ الشمولية الاخرى، وهي صيغة حكم ثلاثي من النقابات والأحزاب والمؤسسة العسكرية في شبه تحالف.

بعض الصيغ المقترحة الآن

ذكرنا فى السطور السابقة أن صيغتين للحكم تجولان فى الخواطر وتترددان فى المجالس هذه الأيام . . صيغة اللجان الشعبية للانقاذ . . وصيغة المثلث النقابى ، الحزبى ، العسكرى .

● أما الصيغة الاولى ـ أى صيغة اللجان الشعبية للانقاذ فيود النظام الحاكم الآن ان يتخذها مدخلا لايجاد الصيغة المناسبة للمشاركة الشعبية ، وينوى ان يتعامل معها كبنية تحتية لبناء تنظيمى متكامل يستعيض به عن الصيغ السابقة لشكل الحكم

وربما كان محسوبا لهذه الصيغة ـ من الناحية النظرية ـ انها تود ان ترتكز على قواعد تنبث فى الاحياء وان ترتبط بالخدمات المتعلقة بشؤون الناس الحياتية اليومية ، وانها بهذا تريد للعمل السياسى ـ عندما تضطلع به ـ ان يكون مسئولية تمارس من القواعد ومشاركة حقيقية بلا وصايا . . وهذا حسن . . ولكن . . لعل مايمكن ان يحسب على هذه الصيغة او يؤخذ عليها قد تجيء فى مقدمته المشكلة الاساسية والتقليدية التى تعترض طريق أى تنظيم أو حزب تنشئه الحكومة . . فمن المعروف ـ استقراءا للتجارب الانسانية من حولنا فى تراكمها عبر السنين ـ ان التنظيم السياسى الذى يقوم به الثورة ـ اى ثورة أى الذى يخلقه النظام تتناوشه الكثير من الشوائب وتعترض طريقه كثير من العقبات وتحفه العديد من المزالق ، لان دوافع الناس للاقبال عليه وللاندفاع نحو مؤسساته وتكويناته تكتنفها العديد من الأسباب التى قد لايتبرأ بعضها من الغرض أو المنفعة وقد لايتعالى بعضها على الخشية أو الانتهاز والتى قد لايمت بعضها للاقتناع الفكرى والالتزام السياسى بشيء . ولأن الانطلاق من الصفر والصعود من بداية السلم قد يأخذ من الوقت والجهد والمال مايمكن ان يأخذ وجهة اخرى . . . وكل هذه أدواء قد صاحبت تنظيم مايو ـ أى الاتحاد الاشتراكى ـ فى كثير من مراحله . . فكثيرون يأتون الى رحاب التنظيم ليستفيدوا لا ليفيدوا وليتفعوا لا لينفعوا . .

وهذا طبعا بخلاف حال التنظيم الذى يصنع هو الثورة . . فمثل هذا التنظيم ينشأ فى أوقات الشدة فتجيء المعارك وظروف النضال الصعبة لتعجم اعواد الرجال ولتحدث الفرز المطلوب بين الصادق والمزيف وبين الصالح والطالح وبين صاحب القضية وصاحب الغرض . . !

ومن ثم ينطبق أن ينسحب على هذه اللجان أيضا ـ اذا تحولت الى تكوينات سياسية ـ انها تجيء جميعا بالاختيار والتعين وليس بالاختيار والانتخاب . . ولعلنا ذكرنا فى معرض نقدنا لتجربة التنظيم السياسى الواحد فى مايو أن الكوادر المنتخبة من صلب الجماهير هى الاقدر دائما على اخصاب العمل واثرائه وعلى تحريك الناس وتنظيمهم واستنفارهم وتوعيتهم وتعبئتهم . . (فالثائر) كما قال جيفارا «لايقاتل فقط من أجل مثل أعلى لكنه يصنعه أيضا»

كما لا أدرى ان كان الخلط بين العمل السياسى والخدمات الاجتماعية هو امر فى مصلحة التنظيم ام ضده؟! . . ففى روعى أننا نحتاج احيانا ان نفرق بين لجان العمل السياسى ولجان الخدمات الاجتماعية حتى لاتختلط الامور وتتداخل الدوائر وتنطمس ملامح السلطة والصلاحيات . . وهذا ايضا يقود الى السؤال عن كيفية تصعيد المستويات من مستوى الحى الى المستوى القومى ، وهو امر هام لرسم صيغة المشاركة وتحديد اطرها وأسلوبها على المستويات العليا لعملية صنع القرار الذى ينعكس بدوره ويرمى بظلاله على كل المستويات الوسيطة والقاعدية! . .

كل هذه المسائل هى مناطق ومساحات تحتاج الحركة فيها لجهد كبير واجتهاد مثابر وتحتاج لوضوح فكرى وتنظيمى

* أما الصيغة الثانية ـ فهى كما ذكرنا ـ الصيغة التى يقترحها كثير من السياسيين الذين أقروا وسلموا بفشل الصيغة الليبرالية المتعددة الاحزاب بالصورة المطلقة التى جربناها مرات ثلاث من قبل ، والذين هم يتحفظون أيضا حيال كل الصيغ الشمولية الاخرى . . فهؤلاء يقترحون أن تكون صيغة الحكم التى ينبغى أن تسعى لتجريبها هذه المرة هى صيغة ثلاثية الشكل تشارك فيها القوى التالية :ـ . . .

المؤسسة العسكرية . . والقوى الحديثة متمثلة فى النقابات . . والأحزاب السياسية

* ولنستعرض بايجاز امكانية وجدوى دور كل واحدة من هذه القوى فى اطار صيغة فاعلة للحكم

● وأقول ـ منذ البداية وقبل أن أفصل ـ اننى من منطلق المبدأ والتجربة أوافق ، بل أتحمس لدور ومشاركة النقابات والمؤسسة العسكرية . . ولكننى اتحفظ للغاية فيما يتعلق بدور الاحزاب السياسية ـ خاصة شاكلة احزابنا التى عرفناها فى السودان . . . !

* أما المؤسسة العسكرية فظروف العالم الثالث بصفة عامة وظروف السودان بصفة خاصة

كما ألمحنا سابقا ـ تؤكد على ضرورة ان تكون هذه المؤسسة قاسما مشتركا هاما فى اى صيغة من صيغ الحكم .

فهى أولا القوى الوحيدة التى بقيت وتبقى محتفظة بقوميتها فى الشكل والمحتوى وفى التركيبة والاداة . وهى القوى التى تتمتع بأكبر قدر من امكانات المواجهة والردع والقتال وادوات القوة . وهذان المؤهلان ـ أى القومية وامتلاك القوة ـ الى جانب مؤهلات اخرى يجعلان المؤسسة العسكرية صاحبة حق وواجب فى أن تكون جزءا أصيلا من صيغة الحكم فى اى صورة من صورها . شريطة ان تكون هى ـ كما ذكرنا سابقا جزءا من القوى الاخرى التى تمثل اجزاء المشاركة فى هذه الصيغة السياسية ولا تنفرد بها . . !

وتاريخنا الحديث يزدحم بالامثلة والشواهد على الدور الحاسم والفعال الذى يمكن ان تضطلع به المؤسسة العسكرية فى المنعطفات التاريخية لحسم قضية السلطة . . فهى التى حسمت هذه القضية فى نوفمبر ٥٨ وأكتوبر ٦٤ ومايو ٦٩ وأبريل ٨٥ ويونيو ٨٩ . . . وبين هذه التواريخ وفى ثناياها كانت لها أدوار هامة وحاسمة فى التنبيه والتذكير والتحذير كما حدث فى فبراير ٨٩ مثلا ، ابان المذكرة الشهيرة

فالمؤسسة العسكرية اذن فى ظروف بلادنا لايمكن لها ان تقف على رصيف الأحداث السياسية ومن ثم فان أى صيغة للحكم لابد ان تراعى اشراكها بصورة من الصور

* وأما النقابات ، او القوى الحديثة كما اصطلح على تسميتها بعد أبريل ، أو قوى التحالف كما اسمتها تجربة مايو ، فانا اتحمس ايضا لدور هام لابد أن ينتظرها ويعود اليها فى اطار أى صيغة للحكم فى السودان . والقوى الحديثة هى القوى المهنية المنتخبة أى التى انتظمت فى تكوينات مهنية ترعى مصالحها وتدير شئونها . وهذه القوى ، بحكم القدرات الفكرية والتجارب التنظيمية وبحكم علاقاتها المباشرة والقوية بادوات الانتاج وبحكم تنظيمها الدقيق الذى يتصاعد بالانتخاب من القاعدة الى القمة ، قادرة دائما ان تضطلع بدور اساسى فى التغيير السياسى على مستوى السلطة . وقد اكتسبت فى ذلك تجارب تدلل عليها مواقفها فى انتفاضات اكتوبر وأبريل . . ولان هذه القوى ترعى مصالحها بحرص ، ولانها تملك قنوات اتصال تنظيمى سالكة وفاعلة ، فهى تتميز بتماسك مؤثر يجعلها قادرة فى لحظات مخاض التغيير على ان تلعب دورا هاما وحاسما . . ولهذا أتفهم مطالبتها بهذا الحق فى المشاركة . . ويبقى السؤال . . كيف يمكن تنظيم مشاركة هذه القوى فى التكوينات

الدستورية فى التشريع والرقابة والتنفيذ؟

* أما الاحزاب فانا أظل الحفظ لابعد الحدود فى الدور الذى يمكن ان تضطلع به فى صيغة الحكم خشية ان تعود بنا مرة أخرى الى الدوران فى الحلقة المفرغة التى تعودت أن تدخلنا فيها كل ماتسنمت مقاعد السلطة.. فكل الاحزاب السودانية، القومية منها والعقائدية، والتى نشأت منذ فجر الاستقلال وارهاصاته، ظلت تتحدث جميعها عن حرصها على الصيغة الليبرالية للحكم.. على الاقل من المنطلق الذاتى بانها الصيغة الكفيلة بأن تتيح لها فرص التواجد وتوفر لها امكانية الحركة والتأثير.. ولكنها للاسف فشلت جميعها فى أن تأتى فى الممارسة بما من شأنه أن يرسخ تلك الصيغة أو يطورها ويثريها.. فقد ظلت جميع هذه الاحزاب تسهم اسهاما كبيرا ومباشرا فى كل «المرجلة» التى تعودت ان تصاحب كل فترة من فترات التجربة الليبرالية..!!

ولم يكن هذا غريبا لان معظم الاحزاب، وخاصة الاحزاب الكبيرة والمؤثرة فى الساحة السياسية كانت احزابا نشأت واتكأت على ركائز غير موضوعية.. فالركيزة الاساسية للحزبين الكبيرين والعامود الفقرى لهما هو الطائفية.. ولهذا كان طبيعيا أن تكون ممارسات هذه الاحزاب وسياساتها ومؤسساتها وشخوصها واختياراتها مبنية على اللاموضوعية المطلقة..!

وان كان هناك من يعتقد أن الاحزاب القومية الكبيرة يمكن ان تنفك يوما قريبا من قبضة الطائفية فهو واهم..!!.. اذ أن التجربة دلت أن قبضة الطائفية ظلت تتكرس بدلا من أن تضعف وتقوى بدلا عن أن توهن وتتسع بدلا من ان تنكمش... وقد شاهدنا أن كل محاولات الاصلاح والتحديث فى هذه الاحزاب قد صبت كلها فى عدم وانتهت بواحد من امرين:-

اما أن يغدو هؤلاء المصلحون مجرد كم مهمل فى جسد الحزب ومجرد اصفار على شمال الارقام فى معادلات المؤسسات الحزبية..!

واما أن يجدوا انفسهم، بين عشية وضحاها، فوق الرصيف أو فى قارعة الطريق..! بعيدا عن أى دور اوى أى تأثير أو أى مكان!

* بعض المتفائلين يعتقد ان التجربة الاخيرة للاحزاب قد جعلت الناس - كل الناس - يتخلون عن الزعامات الحزبية القديمة.. ويرى أن قيمة ومحمدة تلك التجربة الاخيرة انها

تلفت هذه القيادات وانهت دورها . . ومن ثم فان هذا البعض المتفائل يعتقد بأن الاحزاب عادت للساحة السياسية فان القيادات القديمة ـ مهما كان وصفها ومكانتها في الماضي ـ تفقد حتما مكانها وتفقد دورها وتأثيرها . . . وهذا أيضا في تقديري وهم كبير، وهي توقعات حسابات ولاتستند الا على الحلم والأمل . . وأنا أكاد اجزم بأن الاحزاب لو عادت اليوم عادت بنفس قياداتها القديمة ولعادت القيادات القديمة نفس تخبطها وصلفها وازدرائها لمواطن واستهتارها بمقدرات الوطن!

وبعض آخر متفائل أيضا يعتقد ان الاحزاب ربما ينصلح حالها لو اننا تواطأنا على قانون للاحزاب يجعل من هذه الاحزاب احزابا بالمعنى الحقيقي والسياسي والتنظيمي الفكري لماهية الحزب . . اي قانون يخلق لها مؤسسات تنظيمية . . هذا حسن . . ولكن هل ممكن؟! ان الخريطة التعليمية في بلادنا ـ وهي ضعيفة وهشة والتربية الاجتماعية والدينية هي عميقة ومؤثرة، جعلت كل الكوادر حتى على المستوى الوسيط والقاعدي تستسلم الى حد كبير لهذه الهيمنة الطائفية وتزعن لها . . ولذلك بمثل قانون كهذا لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنشيء أحزابا جديدة ذات وزن وثقل.

ولكن بعيدا عن كل هذا لا يمكن بطبيعة الحال عزل القوى التقليدية التي كانت تنضوي تحت لواء هذه الاحزاب . . ربما كان الاوفق عزل الاسس التنظيمية الكلاسيكية وتخليصها من لسان الطائفية والاشكال الحزبية العتيقة وايجاد صيغة من الصيغ لادماجها في إطار المشاركة الفاعلة والحرة.

** على أية حال لقد كان رأيي دائما انه ليس هناك الآن، كما لم تكن هناك في الماضي أية صيغة سياسية للحكم يمكن ان تعتبر نموذجا أحسن وأمثل وأعلى يصلح للتنفيذ والتطبيق في كل مكان وزمان وفي كل الظروف وكل الدول . . ففي مسألة الحكم هذه . . في مسألة الناس يسوس هذه . . ليست هناك ابدا مفاتيح للحقيقة المطلقة يمكن ان يستظل بها كل الناس في كل الاوقات كمصدر سرمدي للظل والثمر كما سبق أن ذكرت.

فالصيغة السياسية للحكم في اي مكان ـ لابد ان تتوائم مع المسيرة التاريخية وتتناسب مع الوضع الجغرافي والديمغرافي وتتماشى مع الخريطة التعليمية والاجتماعية للكيان السياسي المعين والمعنى

ولذلك في هذا الصدد بالذات نجد ان الاسلام، الذي هو يقظة حضارية متكاملة

ونـظرة شاملة للكون ولما وراء الكون، قد دعا للثـورة وأكد عليها لأنها الاصـل فى الاطار الاساسى الاوسع ولكنه ترك لظروف الزمان والمكان والمناخ الاجتماعى والاقتصادى ان تنظم سبل ووسائل هذا الاصل فى الثورة وترسـم تفاصيلة ودقائقه.

وفى معرض الحديث عن الصيغة السياسية التى يمكن ان يتبناها السودان وكأسلوب المشاركة فى الحكم تكثر الاشارة الى التجربة التركية كما يكثر الحديث عن التجربة النيجيرية . .

وقبل أن نتحدث عن مدى قرب أو بعد السودان من أى من التجربتين ، فلنستعرض ، فى ايجاز وبسرعة ، الملامح العامة لاحداث تركيا ونيجيريا ومعالم تجربتيهما المذكورتين

* التجربة التركيـــة :ـ

فى عام ١٩٧٨ قام رئيس الوزراء التركى بولنت اجفيت بتعيين الجنرال احمد كنعان افرين رئيسا لأركان القوات المسلحة التركية . . وكان هذا التعيين الذى سعى اليه اجفيت بمثابة الصفحة الاولى فى ملف التجربة السياسية التركية التى نتحدث عن صيغتها الان ، والتى اتخذت مسارا متفردا استوقف الكثيرين ، وخاصة فى دول العالم الثالث . . وقد كان كنعان افرين هو الحاكم العسكرى السادس فى سلسلة سبعة رؤساء حكموا تركيا منذ أن أرسى مصطفى كمال اتاتورك قواعد الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ .

وقد كان من أهم مايميز فكر اتاتورك فى السلطة انه يتهم بل يؤمن بدور أساسى يجب للقوات المسلحة فى مراقبة وصيانة النظام الدستورى . . فهو يرى ان الجيش ، كما يحمى الحدود ويساعد على استتباب الامن يحمى أيضا ويصون الشرعية الدستورية .

* وفى الثانى عشر من سبتمبر ١٩٨٠ قاد رئيس الاركان الجديد ـ كنعان افرين ـ انقلابا عسكريا اطاح بالحكومة المدنية المحافظة التى كان يرأسها سليمان ديميريل وقد كان انقلابا أيضا استوجبته ظروف الفوضى التى ضربت باطنابها فى تركيا ، مع التبدل الكثير والسريع فى الحكومات الحزبية ، بالشكل الذى أدى الى انفراط عقد الامن تماما فى كل ربوع البلاد مما أدى الى أن يلعلع الرصاص كثيرا فى شوارع المدن وتتعدد الانفجارات والاغتيالات ! . . وقد كانت كل هذه المرحلة الدموية بمثابة بطاقة دعوة للقوات المسلحة للتدخل . ومنذ الفجر الأول للانقلاب اعلن الجنرال افرين فى بيانه للشعب التركى انه بصدد فترة انتقاليه سيبدأ

يخطط فيها لشكل من أشكال الديمقراطية السليمة والحقة التى قد تناسب تركيا لتطبق عندما يحين الوقت المناسب وعندما تنضج الظروف الموضوعية المواتية.

ووفاءا لهذا الوعد طرح كنعان افرين امام الشعب التركى فى عام ١٩٨٢ - أى بعد عامين من الانقلاب - دستورا جديدا استفتاً عليه الشعب.. وقد أصبح افرين بموجب هذا الاستفتاء رئيسا للجمهورية لفترة سبع سنوات، مع سلطات دستورية واسعة تمكنه من رقابة حقيقية وكاملة على البرلمان الجديد.. وقد حاز الدستور الجديد الذى طرحه افرين تأييدا ساحقا اذ نال ٩٠٪ من أصوات المشاركين.. واستطاع افرين خلال السبع سنوات من حكمه ان يهمش دور السياسيين التقليديين الذين كانوا سببا فى دخول تركيا فى دوامة الفوضى والعنف وان يساعد فى نفس الوقت فى ظهور جيل من الساسة الجدد الصادقين والحريصين.. وقد بر بوعده باجراء الانتخابات بعد سبع سنوات وهى الانتخابات الاخيرة التى حملت تورقت اوزال الى رئاسة الجمهورية.

* جوهر هذه التجربة التركية اذن مستمد من افكار مصطفى كمال اتاتورك.. الذى كما اشرنا، سابقا يؤمن بضرورة ان تظل القوات المسلحة هى السياج للشرعية الدستورية.. تراقب الاداء التشريعى والتنفيذى للبرلمانات والحكومات المدنية تحت مظلة قيادة عسكرية عليا.. كل هذا فى اطار ديمقراطية حزبية مرشدة وحق فيتو مقفول للجيش يستخدمه وقت ما انحرفت التجربة الحزبية وانزلقت الى الفوضى ومخاطر التفتت الوطنى..!!

* الجدير بالذكر أن تجربة تعدد الاحزاب فى تركيا هى تجربة حديثة اذ أن حرية تكوين الاحزاب السياسية لم تكفل الا فى الدستور الذى صدر عام ١٩٦٣ والذى تضمن أول قانون لتنظيم الاحزاب.

فاتاتورك عندما جاء أنشأ حزبا واحدا هو حزب الشعب الجمهورى الذى كان أشبه بالجبهة العريضة.

وفى عام ١٩٢٤ بدأت النواة لحزب ثان حال ما أغلقه اتاتورك بعد معركته مع الاكراد.. وفى عام ١٩٣٠ انشأ «حزب الاحرار» بايعاز من اتاتورك نفسه لخلق تنافس سياسى، ولكن هذا الحزب ولد ميتا.. وفى عام ١٩٤٦ شجعت السلطة تطور الكتل البرلمانية فى حزب الشعب الجمهورى - الحزب الواحد لتصبح بمثابة اجنحة سياسية داخل الحزب.. وهى كما نرى تجربة تشبهت بها تجربة المنابر الساداتية.. واستمر الحال هكذا حتى

ـدر قانون تنظيم الاحزاب فى اطار دستور عام ١٩٦٣ .

التجربة النيجيرية :ـ

أما التجربة النيجيرية فهى تستحوذ على الاهتمام السودانى لان نيجيريا قد شهدت ـيخا سياسيا مشابها جدا للتاريخ السياسى للسودان منذ الاستقلال . فقد استحكمت فى ـجيريا أيضا هذه الحلقة الجهنمية السياسية التى يتغلب فيها الحال بين الديمقراطية الليبرالية ـزبية التى تخفق فيعقبها انقلاب عسكرى ثم تعود حكومة مدنية حزبية تغرق بعد قليل فى ـوضى من جديد مما يستوجب ويستدعى انقلابا عسكريا اخرا . وهكذا دواليك تتصل ـراف الحركة بين ليبرالية لاتتعلم ولاتتعظ وعسكرية تستوجبها غفلة وتفريط الاحزاب . . !!

ولذلك عندما جاء الانقلاب العسكرى الاخير فى نيجيريا ، وبعد نفر وبرؤية وطنية ـاقبة قام الرئيس ابراهيم بابنجيدا بتكوين مجموعة منتقاة لدراسة الوضع النيجيرى من جميع ـوجه والجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية بغية الخلوص الى اقتراح صيغة سياسية ـديدة لممارسة الحكم تستطيع ان تتواءم وتتناسب مع واقع نيجيريا ، مستفيدة من كل ميزاته ، ـسترشدة بكل خصائصه ، وتضع بذلك حدا لتخبط النظام الليبرالى الحزبى ولتلك ـمارسات التى تحوله دائما وسريعا الى فوضى وارتجال . . كما تضع نهاية لتلك الضرورة ـدائمة لتدخل المؤسسة العسكرية الذى تقتضيه فى كل مرة اخفاقات وعجز النظام المدنى ـزبى الليبرالى . .

وهذا القرار النيجيرى القاضى بالدراسة والتأمل والبحث الجاد المتأنى عن طرق ـخلاص جذير بالاعتبار لأنه كان القرار الحكيم والموضوعى الوحيد بأن تكف نيجيريا عن ـدوران فى الحلقة المفرغة وتستجم عن الضرب بأزرع مغلولة وقلوب مكلومة وسط امواج ـسياسة الهائجة الغادرة !!

* وكان رئيس هيئة اركان الجيش النيجيرى قد اعلن فى ابريل من عام ١٩٨٩ أنهم بصدد ـع الحظر الذى كان مفروضا على النشاطات السياسية فى نيجيريا . وكان هذا الحظر ـسياسى قد فرض منذ ديسمبر من عام ١٩٨٣ بعد أن اطاح انقلاب عسكرى بالحكومة ـمدنية التى كان يرأسها الحاج شيخو شقارى . . وهى أول حكومة مدنية تجىء بعد أول

انتخابات تشريعية اجريت فى اعقاب الفترة الانتقالية التى قادها الجنرال أولسيجن أوبسانجو
وكان هذا القرار القاضى برفع الحظر المفروض على النشاط السياسى هو أول خطوة فى تنفيذ البرنامج الذى أقرته الحكومة العسكرية الحالية برئاسة ابراهيم بابنجيدا فى يوليو من عام ١٩٨٣ . . وهذا البرنامج يمثل خلاصة التوصيات التى اقرتها لجنة الحكماء التى اشرنا اليها، اذ ان مجموعة العمل تلك كانت قد أوصت فى يوليو من عام ١٩٨٧ بمايلى :-

١) أن يستمر الوضع الانتقالى العسكرى الذى بدأ عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٩٢ . . على ان يسمح فى اثناء ذلك، وبالتحديد فى عام ١٩٨٩ ، بالنشاط السياسى لحزبين أساسيين فقط بمارسانه تحت اشراف الحكومة العسكرية الانتقالية . . على أن يبدأ هذا النشاط السياسى بتكوين الحزبين المذكورين واستكمال أسسهما الفكرية والتنظيمية وتربية وتدريب كوادرهما السياسية وبلورت البرنامج وترسيخه وذلك حتى عام ١٩٩٢ ، حيث تجرى فى ذلك العام انتخابات تشريعية عامة يتنافس فيها هذان الحزبان ومن ثم يتم تحويل السلطة من الحكومة العسكرية الانتقالية التى جاءت عام ١٩٨٣ الى الحكومة المدنية التى تنتخب عام ١٩٩٢ .

٢) أن يتم عزل سياسى كامل لكل من مارس العمل الحزبى السياسى فى نيجيريا منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٨٩ ـ أى العام الذى يبدأ فيه النشاط السياسى للحزبين ـ وذلك بغرض ان تعتمد الممارسة السياسية الجديدة على كوادر حديثة قضة مبرئة من كل شوائب الماضى السياسى الحزبى .

● ونحن نعتقد ان القرار الذى اتخذته الحكومة النيجيرية الانتقالية برئاسة بابنجيدا، والقاضى بضرورة دراسة الوضع والواقع من جميع جوانبه ، كان قرارا موفقا جدا بلاشك . ولكن توصيات الدراسة المقدمة تثير بعض علامات الاستفهام . . !

فالتوصية بالسماح بقيام حزبين سياسيين فقط تطرح السؤال التالى :-

ماهى الاسس لقيام هذين الحزبين . . !؟ . . . هل المعيار طائفى ، ام أيدلوجى ، أم قبلى ، أم جهوى ، أم ماذا؟

فالحزبان الاساسيان اللذان نشأ فى المملكة المتحدة وفى الولايات المتحدة ـ مثلا احاطت بقيامهما عوامل تاريخيه وظروف حضارية استطاعت تلقائيا وليبراليا ان تقصر الساحة عليهما وأن تمكن هذه الصيغة الليبرالية، من العمل بطريقة فعالة ومجدية ، وهو مالم يتوفر فى

ظروف الشتات العرقي والعقائدي والقبلي والطائفي والعشائري، وفي الظروف التعليمية والثقافية التي تعاني منها معظم دول العالم الثالث.

وفي مسألة الحزبين السياسيين هذه تحضرني قصة نيكيتا خرتشوف، الذي اشتهر خلال فترة حكمه في الاتحاد السوفيتي بمواقفه الطريفة وتصريحاته اللاذعة وتعليقاته اللاسعة وآرائه التي اتسمت بطابع من العفوية المفرطة والصراحة الجارحة!

ففي معرض تقويم للسياسة البريطانية سئل خرتشوف عام ١٩٥٦ عن الفارق - في رأيه - بين حزبي العمل والمحافظين في انجلترا.. فأجاب بسخريته الريفية القارصة بأن حزب العمال وحزب المحافظين أشبه بفردتي حذاء واحد، لافرق بينهما غير احداهما يسار والاخرى يمين.. ولكن - في النهاية وفي الاصل فالشكل واحد والمقاس واحد والمادة واحدة وكل شيء متطابق..!!

ومهما كان الاسلوب الذي عبر به خرتشوف الا ان المضمون يعبر بصدق عن الحقيقة السياسية والتاريخية والعملية لهذين الحزبين.. بل انها أيضا الحقيقة التي تنطبق على الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة وعلى حزب العمل وتكتل الليكود في اسرائيل..!!

أما التوصية حول العزل السياسي فانها تثير السؤال التالي:-

هل كانت العلة في الصيغة أم في الاشخاص!؟.. ربما كان العلة في الاثنين معا، ولكن هل هذا هو اسلوب المعالج الصحيحة؟

على كل حال ربما كان صحيحا ان بعضا أو كثيرا من اسباب مشكل الحكم في العالم الثالث - وفي كل مكان - قد تكون في الاشخاص.. ولكن المشكلة الحقيقية والاساسية في رأيي تكمن في الصيغة السياسية للحكم.. ولذلك فان منع السياسيين القدامى من المشاركة السياسية لايمكن ان يكون هو العلاج الجذري.. فاذا لم تتم معالجة المشاكل في اصلها وجوهرها فالعجلة الجهنمية ستظل تدور..!!

* على كل حال ربما تجيب التجربتان النيجيرية والتركية في مستقبل قريب على مدى ملاءمة الصيغ الجديدة المبتدعة بالواقع في البلدين حتى تصبحا اجتهادا جديدا في تجارب العالم الثالث - هذا اذا وضعنا تركيا في قائمة دول العالم الثالث بحكم تاريخها السياسي المضطرب!

* قصدنا من استعراض ملامح التجربتين، النيجيرية والتركية، ان نقف عند القواسم المشتركة فيهما ونرى مدى علاقتها بواقع بلادنا. . وهذه القواسم المشتركة هي التالية :-

١) رفض صيغة الديمقراطية الليبرالية بالاسلوب الكلاسيكي الذي يفتح الابواب على مصاريعها لزحمة من الاحزاب والتنظيمات السياسية دون أية ضوابط محددة.

٢) محاولة عزل قدامى السياسيين الحزبيين المتهمين باسهام في انحراف وافساد وفشل التجربة الحزبية الليبرالية. . مع محاولة اتاحة الفرصة والتشجيع لكوادر سياسية جديدة تقود التجربة المقترحة.

٣) قيام الممارسة السياسية والتشريعية والتنفيذية المدنية الجديدة تحت رقابة عليا دائمة للقوات المسلحة تسمح لها بالتدخل وقت ما قدرت أن التجربة الديمقراطية تنزلق نحو الفوضى.

* ولعل الاهتمام بمثل هذه الاجتهادات السياسية التنظيمية، بالاضافة الى الحديث الكثير الذي نسمعه هذه الايام عن التجربتين التركية والنيجيرية، يرجع الى اننا نحن في السودان، بدورنا ايضا نمر بمنعطف تاريخي وسياسي هام يستوجب التوقف والتأمل والاعتبار والاستفادة من كل التجارب من حولنا.

* وبالتالي يصبح السؤال هو. هل في هاتين التجربتين مايمكن ان يصلح جزءا في تجربة سودانية جديدة. . ؟ فمع ان الظروف السياسية والتاريخية المختلفة وان طبيعة الانسان ايضا مختلفة، الا ان السودان يستطيع حتما، ان يستفيد من بعض جوانب هاتين التجربتين بالقدر الذي يناسب ظروفه الحالية وطموحاته المستقبلية.

* وفي معرض الحديث عن الصيغة السياسية التي يمكن أن يتبناها السودان يشير البعض ايضا الى التجربة المصرية القريبة التي تدرجت من صيغة التنظيم الواحد الى المنابر فالاحزاب . . وقبل ان نتحدث عن مدى قرب أو بعد هذه التجربة من امكانية التطبيق في الواقع السوداني ، فلنستعرض ايضا في ايجاز وبسرعة ، المراحل المختلفة لتدرج هذه التجربة منذ مجيء ثورة يوليو في مصر عام ١٩٥٢ .

* بعد شهرين من الثورة ـ أي في سبتمبر ١٩٥٢ ـ صدر المرسوم رقم ١٧٩ الخاص بتنظيم الاحزاب السياسية . . وكان الغرض من هذا المرسوم وقتها هو اعادة تأسيس الاحزاب السياسية على نسق جديد . . وقد نص المرسوم على العزل السياسي ومنع ممارسة العمل الحزبي لكل من ادين بتهم استغلال النفوذ أو الكذب غير المشروع أو الرشوة أو المحسوبية او العمالة لجهة أجنبية كما طالب المرسوم كل حزب سياسي بتقديم برنامج محدد الاهداف في السياسة الداخلية والخارجية . .

وحال صدور هذا المرسوم ثارت كتابات كثيرة وارتفعت أصوات متعددة تحرض قادة ثورة يوليو على الغائه وتدعوهم لحل الاحزاب بصفة نهائية . . والغريب انه كان في مقدمة من كتبوا في هذا الصدد ودعوا الى هذا الامر الدكتور وحيد رافت ، الذي دعا لاحقا في فترة السادات الى تكوين الاحزاب وأصبح نائبا لرئيس حزب الوفد ، وكذلك منهم الدكتور عبد الرازق السنهوري .

* وازاء هذه الضغوط وتمشيأ مع الاتجاه الغالب في مجلس الثورة المصرية صدر القرار في ١٧ يناير ١٩٥٢ بحل الاحزاب ومصادرة دورها وأموالها .

وتبع ذلك الاعلان عن فترة انتقالية حددت بثلاث سنوات يتفرغ فيها المصريون ـ حكومة وشعبا ـ لمعركة الجلاء . . وانشئت هيئة التحرير عام ١٩٧٣ كأداة نضالية لخدمة قضية الجلاء . .

وبعد انتهاء الفترة الانتقالية أعلن في دستور عام ١٩٥٦ عن قيام «الاتحاد القومي» كشكل من اشكال ادوات العمل السياسي لتخدم أغراض الثورة . . ولعل هذه هي كانت بداية تجربة التنظيم السياسي الواحد . .

* في نوفمبر من عام ١٩٦١ تم تشكيل اللجنة التحضيرية للاعداد لانعقاد المؤتمر الوطني للقوى الشعبية لينظر في أمر السلطة . . وانعقد المؤتمر في يناير ١٩٦٢ وقدم فيه ميثاق العمل الوطني فكانت تجربة «الاتحاد الاشتراكي»

وفي عام ١٩٦٥ نشأت فكرة الجهاز الطليعي داخل الاتحاد الاشتراكي كخلاصة صفوية عقائدية داخل التنظيم تكون بمثابة الدينمو المحرك للعمل الفكري في الاتحاد الاشتراكي .

ولعل فكرة تنظيم الاتحاد الاشتراكي باكملها كانت مستوحاة ومستقاة من التجربة اليوغسلافية التي تكون فيها «التحالف الاشتراكي» الذي بدأ كتحالف لاحزاب عديدة بعد المواجهة السياسية بين تيتو وقادة الكرملين . .

* وبعد وفاة عبد الناصر بدأت النغمة حول تنمية وتطوير تعدد الافكار داخل الاتحاد الاشتراكي بحسبان أن الاتحاد الاشتراكي يمثل تحالفا بين قوى تختلف بينها الافكار تحت مظلة الهدف الكبير .

وقد قاد هذا الاتجاه كل من المهندس سيد مرعي ، الذي أصبح أمينا عاما للاتحاد الاشتراكي ، والسيد محمود أبووافيه عديل السادات .

بعد المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي في يوليو ١٩٧٥ تبلورت ونشأت فكرة المنابر . . على أساس أنها منابر في اطار تحالف قوى الشعب العاملة . . وأنها لاتختلف في الفكر والأهداف وانما في الوسائل والممارسات . . وأنها كلها تلتزم بمواثيق ثورة يوليو . .

* فأنشأ المنبر الديمقراطي الاشتراكي بقيادة محمود ابو وافيه (سُمي لاحقاً منبر الوسط) . . ومنبر الاحرار الاشتراكيين بقيادة مصطفى كامل مراد (سميّ لاحقاً منبر اليمين) . . والمنبر الوطني التقدمي بقيادة خالد محي الدين (سميّ لاحقاً منبر اليسار) . . وقد كان تنظيم الوسط هو تنظيم السلطة . . أو الوريث الحقيقي للاتحاد الاشتراكي .

* وعند افتتاح دورة مجلس الشعب أعلن السادات قراره بتحويل المنابر الثلاثة الى احزاب تعمل بمناءاً عن الاتحاد الاشتراكي . . على أن يبقى الاتحاد الاشتراكي اطارا يستوعب حركة نشاط المنظمات الجماهيرية كالمرأة والشباب ويتولى ملكية الصحف القومية . . وعلى ان تلتزم الاحزاب الجديدة بثلاثة أمور جوهرية هي :-

* الوحدة الوطنية

* الحل الاشتراكي
* السلام الاجتماعي

وتدرج الامر حتى جاء القانون رقم ٢ . . وقانون تنظيم الاحزاب، لعام ١٩٧٧ والذى طُرح فى استفتاء اجرى فى فبراير ١٩٧٧ ليكفل تكوين الأحزاب السياسية .

وقد كانت هناك ضوابط وقيود لتكوين الاحزاب من اهمها أن يكون من مؤسسى الحزب عشرون عضوا على الاقل من اعضاء مجلس الشعب . . والا تتعارض أهداف ومبادىء الحزب مع أهداف ومبادىء ثورة ٢٣ يوليو وثورة ١٥ مايو . . وان يضم كل حزب فى تنظيماته ٥٠٪ من العمال والفلاحين .

هذه هى اهم ملامح التجربة المصرية الحديثة وما صاحبها من اجتهاد فكرى وتنظيمى . . فبعد ان حلت الاحزاب لانها كانت سبب من اسباب مجىء الثورة، رأى القادة المصريون ضرورة التركيز على عوامل الاستقرار لانهم بصدد التوفر على قضيتين . . التحرير اولا . . ثم التنمية ثانياً، ولذلك اقتصر الجهد فى المرحلة الاولى على صيغ التنظيم السياسى الواحد - هيئة التحرير، الاتحاد القومى ، الاتحاد الاشتراكى - ثم تدرجت التجربة الى صيغة المنابر المحدودة داخل التنظيم فالاحزاب المقيدة بضوابط فكرية وتنظيمية ثم الاحزاب على اسس صارمة وهو الامر المستمر الان .

* هل فى هذه التجربة ما يمكن ان يصلح جزءا أو أجزاء من صيغة سودانية مقترحة . . من الصعب الاجابة بصورة قاطعة . . ولكن اذا بحثنا عن العوامل التى تقف عائقا دون الاستفادة من هذه التجوبة بحزافيرها لوجدنا الواقع الثقافى للسودان والخارطة السياسية . وقد لا اقف طويلا عند الواقع الثقافى للسودان والذى اصفه دائما فى صورة لوحة تشكيلية تتعدد وتتنوع فيها الالوان وتتداخل وتتمازج فيها الظلال والرتوش لكنها فى مجمل خيوطها وخطوطها تكون موضوعا واحدا وتعطى انطباعا محددا بفكرة شاملة وتعكس شعور بالوحدة والتجانس . . فالواقع الثقافى ربما أثر اكثر فى الشكل الادارى للحكم وتأثر به اكثر من تأثيره بالصيغة السياسية . . ومن ثم فالوقفة الاساسية ستكون عند الخارطة السياسية الحديثة للسودان .

* فلا أحسب اننى اعرف شعبا، من الشعوب التى اعرفها، شغوفا بالسياسة ومغرما بالخوض فيها والاهتمام بها كالشعب السودانى . . وهذا الشغف جعل من هذا الشعب

باكمله شعبا سياسيا لا يمل النقاش والتحليل والتنظير فى المسألة السياسية . . وهو أمر يجعل مهمة السلطة القائمة على أمر هذا الشعب مهمة صعبة للغاية لأنها تتعامل مع جموع من الناس تغلب كل امر لتنظر اليه من مختلف جوانبه وتخوض فى تفاصيل كل قضية لتسبر غورها وتلامس أبعادها . . ولعل ذلك راجع الى وعى سياسى عام بدأ يتغلغل منذ زمان سحيق .

فمن المؤكد أن الوعى السياسى فى السودان قد بدأ منذ وقت مبكر جدا وانداحت دوائره بصورة واسعة جدا بالمقارنة مع كل العوالم المتقدمة والمتخلفة . . وقد أخذ هذا الوعى ينمو ويتصاعد بسرعة وقوة منذ عقود بعيدة فى الزمان وهو أمر تبرهن عليه مسيرة تاريخ السودان السياسى ومسار تنظيماته واحزابه القومية والعقائدية وانعكاسات علاقة السودان الفكرية والسياسية والثقافية بالمنطقة المحيطة به .

وهذا الوعى السياسى يبدو واضحا فى سلوك واتجاهات المتعلمين السودانيين . . ولكن سمات بارزة تبدو ايضا حتى فى سلوك الذين لم يحظوا بأى قدر من التعليم وهم اغلبية ساحقة فى بلد ترتفع فيه نسبة الامية الى أعلى معدلاتها .

* واذا حاولنا ان نتقصى ونبحث عن اصول وجذور هذه الظاهرة ربما ذكرنا من أسباب هذا الوعى السياسى العميق العريق شغف المتعلمين السودانيين الشديد بالاطلاع ونهمهم الكبير للمعرفة . . وربما ذكرنا من أسبابه ايضا موقع السودان الجغرافى فى موضع مفصلى تهب عليه رياح الثقافات المختلفة فتخلق فى جسده وتترك فى اعضائه بصمات واضحة كثيرة . . وهى رياح تنبع وتثور بصفة خاصة من جهتى الشرق والشمال واحيانا من الغرب والجنوب . . وهى ثقافات ثرة وثرية تحمل فى طياتها صنوفا من مذاهيب الفقه والدين والتصوف ومدارس الفكر السياسى والوان الاداب والفنون .

وربما ما كان من أسباب هذا الوعى ايضا قوافل وجماعات وافراد من السودانيين ارتحلوا الى الشمال العربى والغرب الاوربى والشرق الاسيوى والعمق الافريقى فى فترات كثيرة قديمة وعادوا وهم يحملون تأثرات ثقافية مختلفة متعددة بدأت تصيغ قيمنا وتشكل انماط حياتنا فى السلوك والتنظيم والتفكير سياسيا واجتماعيا .

ففى السودان نشأ يوما واحد من اكبر الاحزاب الماركسية فى العالمين العربى والافريقى ولم يفقد هذا الحزب نفوذه فى الاوساط المثقفة والعاملة الا بعد الضربة القوية التى تلقاها عام ١٩٧١ فى اعقاب الانقلاب الذى كرس الطلاق الذى حدث بين الشيوعيين وسلطة مايو .

نشأتها الاولى فى مصر . . وقد تصاعد مد هذه الجماعة لتصبح مع قيام الجبهة الاسلامية ـ بل ربما قبل ذلك فى مستهل الثمانينات ـ مؤسسة اقتصادية مالية هائلة ونسيج تنظيمى دقيق خاصة فى الوسط المستنير والوسط الطلابى بصفة أخص.

وفى السودان تبلورت ملامح اكبر حزبين وطنيين ارتكزا على تراث وتحضيض طائفتين دينيتين عريقتين وهو ما أدى الى مزج شديد بين السياسة والطائفية وكان حتما واحدا من أهم عوامل اخفاق العمل الحزبى السياسى فى ظل الصيغة الليبرالية

وفى السودان نشأت ايضا حركة محدودة ولكن نشطة جدا لبعض احزاب الفكر القومى، البعثى والناصرى، . . وقد كانت آثار هذه الحركة قديمة حتى وان لم تكن قد تأطرت فى تكوينات حزبية محددة منذ ذلك الزمان القديم.

● وهذا الوعى السياسى المبكر والكبير بقدر ماله ايجابياته له ايضا سلبياته . . فمن أهم الايجابيات الالمام الكبير والمتابعة المستمرة لاحداث الوطن والمنطقة والعالم بحرص شديد ومعرفة تامة . . ولكن من أهم سلبياته أنه تسبب فى تشتت الاراء والافكار بسبب تشتت المنطلقات والاهداف السياسية باختلاف زوايا النظر وهو مايجعل مهمة السلطة ـ اى سلطة مهمة عسيرة الى حد كبير ومظاهر ذلك كثيرة وواضحة . . فالتسيس الذى فشى فى معظم قطاعات الشعب السودانى جعل الناس ملولين فى تعاملهم مع الحكام وسريعين فى احكام الفشل والنجاح مما يجعل الحاكم فى سباق لاهث مع الزمن وصراع مستمر مع المشاكل ومما يجعل الرغبة فى التغيير ـ واحيانا التغيير كغاية ـ رغبة دائمة وملحة.

فالطبيعة السودانيةتأثرت فى هذا الصدد كثيرا بالوضع الجيوبوليتيكى . . ففى السودان معطيات كثيرة تجعله يشكل عمقا للعروبة والاسلام فى أفريقيا، فى ذات الوقت الذى يمثل فيه ذلك البعد الثقافى الافريقى فى التمازج الحضارى بين الزنجية والاسلام والعروبة وبالشكل الذى يجعل منه احد الرئات النشطة والهامة لتنفس وتلاقح الثقافات الاسلامية والعربية والافريقية . .

● قصدتُ بهذا المسح السريع للخارطة السياسية الحديثة فى المجتمع السودانى أن أقول ان هذا الموزاييك السياسى ـ الثقافى يصعب معه استدعاء الحزبين السياسيين فقط كما هو الحال فى التجربة النيجيرية المقترحة كما يصعب استدعاء المنابر المحدودة كما هو الحال فى تدرج مراحل التجربة المصرية.

● ضــــرورة التنظــــيم

لتكون الحياة الوطنية الســياسية مستقلة مستقرة ولتستطيع توفير أسباب النماء والتقدم لابد دائما من وجود تنظيم او حزب قوى وفعال فى الساحة السـياسية . . فان كانت الصيغة لتنظيم سياسى واحد فلابد ان يكون هذا التنظيم تنظيما سياسيا بحق يتمتع بالقدرة التنظيمية والفكرية وبالفاعلية والحاكمية وان كانت الصيغة لاحزاب متعددة فلابد من وجود حزب واحد او حزبين تكون احزابا قوية فى تنظيمها واضحة فى فكرها وسياساتها قائمة على أسس ديمقراطية بعيدا عن الاشكال المزيفة والخادعة للحرية وبعيدا عن المؤثرات غير الموضوعية التى تحرف العمل السياسى عن جادة طريقه وتربك خطاه وتحجب مدى رؤيته . . أى نظام بدون شكل او تكوين تنظيمى بهذه المواصفات يظل يسبح فى الفضاء ويعلق اقدامه فى اهواء فلا هو لامس الارض ولاهو قدر على المسير . .

وفى هذا المجال اتذكر دائما تجربة احمد سكتورى الذى كان عظيما من عظماء افريقيا وعملاقا من عمالة عدم الانحياز وعلما من أعلام العلم الاسلامى ولقد كنت ـ ككثيرين غيرى من المعجبين بسكتورى وبصموده وشجاعته واخلاصه لوطنه وقارته وعقيدته . . واتذكر ان صديقـا افريقيا زاملنى فى الدراسة بفرنسا كان لايكف عن مهاجمة سكتورى ويرسم دائما سيناريو قاتما للاحداث السياسية فى غينيا كما كان يتوقعه . وكان يقول لى انتم تعجبون بسكتورى لأنكم ترون هامته العالية الشامخة من بعيد ولكن هذا الرجل العظيم للاسف لايملك فى داخل وطنه الاحزبا سياسيا بلا جذور أو اصالة والمؤسسات بلا روح ولا ارادة . . وقد تذكرت هذا القول بعد وفاة سكتورى مباشرة لانه وقبل ان تجف المياه فى قبره وقبل ان تجف الدموع فى مآقى احبابه اطاح انقلاب عسكرى بالحزب والمؤسسات . . وذلك لأنه ـ شأنه شأن كثير من الزعماء الافارقة فشل فى ان يخلق تنظيما سياسيا عميق الجذور متين البنيان محكم التنظيم محدد الفكر وبالتالى كانت كل المؤسسات الاخرى اشباحا تدور حول هذا الهيكل السياسى الذى كان كجزع نخل خاوية . . ولهذا انجرفت معظم دول القارة الافريقية فى تيارات التخبط وعـدم الاستقرار ـ فالتنظيم السياسى الحقيقى هو الضمانة لتتدفق فى شرايين الحياة السياسية الدماء والحرارة وتسرى فى اوصال المجتمع الوطنى الحركة والحرية .

لابد من ان يصبح العمل السياسى مسئولية تمارس من القواعد وليس صكوكا للغفران

تمنح وتباع وان يكون مشاركة حقيقة وليس وصاية تهبط من علم وتفرض من قلة . . وان يتحول الى تحرك ايجابى دؤوب فيه الاخذ والرد والحوار الهادف الهادىء والى التحام بالجماهير والتفاعل معها والانفعال بقضاياها والتأثر بها والتأثير فيها .

* فلقد كانت السياسة ـ منذ الازل ـ وقد تظل الى الابد ـ هى الاصل فى اطار صيغ الحكم فى العالم . . فالمؤسسات السياسية هى التى ترمى بظلال افكارها ورؤاها وعقائدها على شكل ومحتوى البنيات التشريعية والتنفيذية وكل مؤسسات الحكم الاخرى كما تشكل بمضمون استراتيجياتها محتوى الحركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها . .

* ففى ظل النظام الشمولى الحزبى أو التنظيم السياسى الواحد هو الذى يقود ويوجه ويرسم السياسات التى يترجمها الجهاز التشريعى فى قوالب القوانين والنظم ويترجمها الجهاز التنفيذى الى انماط حركة فى واقع الناس وشئون حياتهم وفى ظل النظام التعددى الليبرالى فان الحزب الذى يفوز فى الانتخابات هو الذى يحظى بالسيطرة على الساحة التشريعية ويؤلف الجهاز التنفيذى بغرض ان يحول افكاره وبرامجه الى مشروعات وعمل فى شتى الصيغ المؤسسة السياسية هى الاصل الذى يتفرع منه ماعداه من مؤسسات . .

* لكل هذا فلن يجدى فى السودان كما فى غيره من الدول ـ السعى لاصلاح ـ فى أى صورة من صورة ـ فى البرلمان او الحكومة اذا لم تكن المؤسسات السياسية ـ اى الاحزاب أو التنظيمات وخاصة المؤسسات المؤهلة جماهيريا للوصول الى سدة الحكم اذا لم تكن محكمة وقادرة فى تنظيمها وواضحة وواثقة فى رؤاها الفكرية . . .

* الالتـــــزام

من أهم مقومات العمل التنظيمى الحزبى الفاعل التى لابد من الاهتمام بها والوقوف عندها قضية الالتزام . . . ! !

* فالالتزام فى ابسط معانيه هو الاقتناع والايمان والتمسك والتماسك . . هو ان تكون للشخص فى الحياة قضية يؤمن بها ويناضل من اجلها ويكون على استعداد تام ودائم ـ وبحق وعن رضى ـ لان يضحى من اجلها وان يبذل فى سبيلها الوقت والمال والفكر والجهد ـ وحتى النفس .

* ويمكن لمن يقتنع ان يلتزم . . ولكن لايمكن ـ عقلا ومنطقا ـ أن يلتزم الشخص دون ان يقتنع . . !!

والالتزام السياسى يعنى ايمانا فكريا وانضباطا تنظيميا . . فانى ملتزم أنت صاحب قضية . . أنت منتمي ـ فكرا ووجدانا ومسلكا ـ الى ما آمنت به . . ومن ثم التزمت به . . وان كان الاقتناع هو مقدمة الالتزام فان الادراك والالمام هو ارهاص الاقتناع . . فلابد ان يلم الشخص بكل ابعاد ومرامى القضية التى يلتزم بها . . فهذا الالمام هو العتبة الاولى نحو الايمان بالقضية ـ بمحتواها وجوهرها ـ ومن ثم التفانى فى خدمتها والاخلاص لاهدافها والسعى لبلوغ غاياتها .

* ولكن . . هل الالتزام ضرورة لخدمة القضية السياسية؟ قد نسأل . . وقد نلتمس الاسباب فى السؤال . . !! فنحن كثيرا مانرى ان عديدين يتوسطون الساحات ويزحمون الباحات ويتصدرون الصفوف ويملأون الدنيا ضجيجا وعجيجا ويملأون الاماكن حركة وجلبة وربما كانوا الاعلى صوتا وحتى الاعلى صوتا وحتى الاعلى مكانة فى مجال قضية ما . . وفى تحليل عميق ورصد لصيق نجد ان بينهم وبين معانى القضية ومقاصدها الحقة المتجردة ـ فكرا ومسلكا ـ آماد وآماد . . !

* والالتزام المعنى هنا هو الالتزام بالقضية والفكر وليس بالمغنم الذاتى أو المنفعة الضيقة .

فالالتزام بغير هذا المعنى الاخلاقى ، والتعامل مع السياسة خارج هذا الاطار الحضارى يحول ساحة العمل السياسى من مدينة متحضرة ـ كما ينبغى ان يكون ـ الى غابة متوحشة . . . !؟

العلاقة النضالية بين السلطة والشعب

لتحقيق الطموحات الكبيرة وانقاذ العزم لابد من ان تظل وتبقى العلاقة بين المواطن والحاكم علاقة نضالية _ ولتبقى هذه العلاقة علاقة نضالية بكل ابعاد هذه الصفة فلابد ان تكون علاقة قاعدتها التي ترتكز عليها هي العمل وسقفها الذي تستظل به هو الامل واساسها الذي تستند عليه هو التصدي للزحف والتصدي للتحديات وجذورها التي ترتوي منها هي الفرح والاقتحام ومناخها الذي تعيش وتتحرك وتتنفس فيه هو الطموحات الكبيرة . .

وهذا يتطلب من جانب القيادة التصاقا دائما وقويا بالقواعد واحساسا اصيلا وحقيقيا بنبض الجماهير وهو يتطلب من جانب القواعد شجاعة في المواجهة والمجابهة مع النفس ومع المسئولين ومع القضايا . . وصدقا في التوجه والالتزام وصلابة وعزما في الجهد والانتاج .

ولعل الاحداث التي جرت في الجزائر ويوغسلافيا وبولندا وغيرها من البؤر التي التهبت منذ عام ١٩٨٨ برهنت على اهمية هذه العلاقة النضالية بين الحكم والشعب . . في الغريب في تلك الاحداث انها وقعت في بلاد تقود انظمتها تنظيمات سياسية من المفترض انها واضحة الرؤية في فكرها محكمة النسيج في تنظيمها .

فمن الواضح ان واحدة من اهم اسباب الانفجار المباغت والمدوي الذي حط في الجزائر هو انه _ وبعد ستة وعشرين عاما من انتصار الثورة وجد التنظيم السياسي الحاكم نفسه في عزلة عن الجماهير فعندما تلفت الفي انه قد بعد عن نبض الشارع وغاب عن هموم الناس كما ان هذه الاحداث في الجزائر مضافة الى ماسبقها في الاحداث في أماكن مختلفة واوقات مختلفة برهنت أن السياسة التي لاتعنى ، كهم أول وأساسي ، بضرورات الحياة للمناضل مرشحة دائما لمواجهات صعاب يمكن ان تهدد وجودها في ذاته . . فالمواطن على استعداد للتضحية بأية اعتبارات في هذه العلاقة اذا لم يسمع غير الكلام والوعود ولايصادف غير المصاعب والهموم . . وأنه سريعا مايمزق جدار الصمت والصبر عندما يصل الى حدود الضجر والضيق وعندما تستفحل وتستحكم ازمات المعيشة اليومية .

كل هذه الاحداث تبرهن أنه مهما كانت نصاعة تاريخ التنظيمات وثقة الحاكم وقبضة الحكم فان هذه العلاقة النضالية بين التنظيمات السياسية الحاكمة والشعب حالا ماتنهار اذا لم تكن علاقة لحمتها وسداها الانشغال الجاد بقضايا الناس اليومية .

في أي عمل ثوري العبرة باداء الكبار اولا . . فالقدوة هذا هو عن النموذج وبالقانون هذا هو اصل الردع . . فلنبدأ بالاهتمام بعمل القيادات لان الاصلاح بالقدوة أسهل وأحسن ودربها أسرع في الاصلاح من القانون .

فكلنا نريد ان نستمتع بالحقوق ولانهتم أن نضطلع بالواجبات . . ان نستل من أجل ذلك سيفا لايغمد .

* صحيح أن العالم الثالث ونحن جزء منه يعاني من الفقر والجهل والمرض وصحيح ان بنياته الاساسية رخوة وضعيفة.. صحيح ان اقتصاده ضامر ورهيف.. صحيح ان انسانه منهوك القوى مهدود المعنويات.. صحيح ان حاجاته اضخم من امكاناته وان مساحاته اوسع ومواطنيه اكثر من طاقاته وثرواته.. صحيح ان أطراف دوله واقطاره هشة لان حدودها رسمت جزافا لترضي اطماع استعمارية او لتسكت صراعات دولية.. نعم.. العالم الثالث بصفة عامة والسودان بصفة خاصة يعاني من كل هذه الادواء والمشاكل.. ولكن صحيح ايضا ان العالم الثالث بصفة عامة والسودان بصفة خاصة ظل يعاني من مايمكن ان تسميه معضلة القيادة!!

فالقيادة السياسية في السودان في كل تاريخه كانت تفتح اذنيها وقلبها فقط لما يرضيها ويعجبها وتصمها وتغلقها امام مايسددها أو ينتقدها. والقيادة في السودان عندما تستمع لاتتفاعل. وهي ضعيفة امام ثناء المنافقين.. الم ترى الذين طبلوا لمايو وهتفوا لها وما فتئوا ان انقلبوا ضدها بعد الانتفاضة!؟.. الا ترى وتسمع الان الذين صفقوا للانتفاضة حتى آخر لحظة وتغنوا بما أسموه (الخيار الديمقراطي) أي حكم التعدد الحزبي وهم يكيدون لها السباب والشتائم الان؟!.. هؤلاء للاسف يعرفون دائما ماهي اسهل واقرب الطرق الى قلوب وافئدة القادة... والقادة للاسف يستجيبون كثيرا - احيانا عن حسن نية واحيانا عن غفلة واحيانا ارضاء لغرور - لمثل هذه الاصوات التي تنبعث عن اصحاب الغرض!!

في كل هذه المظاهر تكمن معضلة القيادة التي تضيف الى مشاكل وادواء العمل السياسي في السودان.. لان الصيغة السياسية المناسبة للحكم لابد ان تتكامل عناصرها ومؤهلاتها في مجالات الفكر والتنظيم والسياسات والشخوص والقيادة.. فأي ضعف في أي حلقة من هذه الحلقات يجعل الصيغة عرجاء لاتقوى على المسير الصحيح وعوراء لاتقدر على النظر السليم.

ربما بقى السؤال قائما

لعلنى قد قدمت ـ حتى الان ـ نقدا للصيغ السابقة التى مارسناها والتى نفكر فيها . . ولست على مآخذها فى الواقع وفى النظرية، ثم حاولت ان ارسم ملامح عامة للصيغة المرغوبة ولكننى لم اتبع خطوطا تفصيلية لهذه الصيغة المطلوبة . . ومن ثم ربما بقى السؤال قائما . . ماهى الصيغة المطلوبة والمناسبة تحديدا وتفصيلا؟؟

لقد تحدثت فعلا فقط عن معالم بارزة فى طريق الصيغ الممكنة والتى ربما كانت اكثر ملائمة لواقعنا بالنظر الى تفاصيله الجغرافية والتاريخية والثقافية والاجتماعية . . وان لم أشأ ان اغوص فى اعماق المسألة واجوس بين دقائق وتفاصيل التفاصيل فذلك لأننى احسب ان الصيغة المطلوبة تحتاج لاجتهاد من السودانيين جميعا . . وهى كما لخصتها ـ فى روعى ـ الصيغة التى تراعى تحقيق الديمقراطية الصحيحة التى تحترم أدمية الانسان كما تراعى العدالة الحقيقية التى توفر احتياجات الحياة . . التى تلبى حاجات الحاضر وتفتح وتنير طرقات المستقبل . . وهى صيغة ممكنة ولست مستحيلة لو اننا فقط اقتنعنا جميعنا بأهمية ضرورة الحوار وحددنا بوضوح وجلاء ماذا نريد لوطننا المكلوم الممحون . . نحن نريد الاستقرار والتنمية . . هذا هو الاساس والمنطلق . . كيف يتحقق ذلك؟ بأية أدوات وعبر اية سبل؟ . . . المسألة فى رأيى تحتاج لجرأة وطنية ـ ولا اقول سياسية ـ تحتاج لجدية فى الارادة ومرونة فى التوجه ووضوح فى الرؤية . .

* فحتى لايرث ابناؤنا واحفادنا شلوا ممزعا ممزقا يعيش على هوامش التاريخ وحواف الكون ورصيف العصر لابد أن نتواطأ أولا على الصيغة التى تجمع ولاتشتت والتى توحد ولاتفرق والتى تتسلح بمؤهلات القدرة على تحقيق الاستقرار اللازم للبناء والتنمية . . وبهذه المواصفات، فالصيغة المطلوبة لايمكن ان تكون بأية حال صورة مطابقة لأية من الصيغ السابقة بكامل تفاصيلها . . فنحن نحتاج ان نقوم ونوازن وننتقى من كل صيغة محاسنها وايجابياتها ونرى كيف يمكن ان نجمع ونصنع من كل هذه الاجزاء جسما واحدا قويا وقادرا وصحيحا ومعافى . . ونحن لانريد لعملية التجميع والتصنيع هذه ان تكون عملية ترقيع فتغدو الصيغة ثوبا مرصعا بالبقع مشوبا بالفتوق، ولكننا نريده ثوبا تتعدد فيه الالوان ولكنها تعطى فى النهاية انطباعا بالوحدة والتجانس والانسجام . . فنأخذ من الصيغة الليبرالية،

مثلا، قدرتها على استيعاب التعدد دون النشاز وامتصاص الهزات دون شبهة الضعف . . ونأخذ من الشمولية وانضباطها وحرصها على الامن دون افراط او تطرف، ومن صيغة التحالف والواجبات، اسلوب المصالحة بين القوى الحديثة والتقليدية في اطار الوعاء التنظيمي الموحد الذى ترسم فيه حدود الحقوق والواجبات . . ثم نؤلف من كل هذه المواصفات شكلا للحكم يناسبنا يتاح فيه حق المشاركة الفاعلة والفعلية وتتوفر فيه فرص التحريض على العمل الجاد المثمر وامكانية النقد الهادف البناء . . .

* وكل مايجرى في العالم من حولنا هذه الايام، يساعدنا على هذا الاجتهاد، ونحن نرى الصيغ الجامدة تتهاوى امام تحديات الزمان ومستجدات العصر ونرى الفواصل الصارمة تنمحي وتتوالى ونرى المسلمات الفكرية السابقة تهتز وتتساقط ونرى الشعوب والنظم تقترب أكثر من الواقع وتبتعد عن المثاليات وتخترق حواجز النظريات وتتجاوز اطر القوالب الفكرية المجردة . .

مشكلتنا فقط ـ كما ذكرت مرارا ـ ان كل فئة تتمترس خلف صيغة معينة تتعامل معها وكأنها آيات السماء او تعاويذ الاولياء او سدرة المنتهى . . !

* لابد أن نحدد القوى التي ينتظرها دور في الساحة السياسية بالمفهوم الحديث والمجدى للعمل السياسي . . . ثم نحدد القوى التي تضطلع بالادوار المساعدة في مجالات التربية والتأهيل الاجتماعي والثقافي . .

* على كل حال . . . بعد كل هذه السطور، لا أود ان ازيد كثيرا، خاصة وأنني أوضحت في صدر هذه الكراسة الخفى، بكل تلك السطور، لا اود ولا افعل، اكثر من ان ابتدر النقاش حول قضية هامة في المسار والمصير وان ارص بعض المقاعد حول طاولة الحوار . . !

فنحن نود أن نرسم الملامح لسودان التسعينات ومابعد التسعينات . . !

● ونحن نقلب الاوراق الاخيرة فى هذه الكراسة أحس أن القارىء يتساءل معى . . ثم ماذا بعد؟! وهو سؤال وجيه ومشروع . . ولعل السطور السابقة كلها فى هذه الكراسة كانت تتلمس ملامح اجابة ما على هذا السـؤال .

● ماهو المطلــوب؟؟ . .

● المطلوب هو تحقيق المشاركة . . المشاركة ليس فقط فى الحوار وانما ايضا فى صنع القرار . .
المطلوب تحقيق المشاركة الفعلية . . فعلية وحقيقية فى اصلها ومضمونها واسلوبها . .
مطلوب تحقيق المشاركة الفعالة . . فعالة وفاعلة فى افرازها ومورونها ونتائجها . .
ماهو المطلوب؟ . . أنا اجيب بالاختصار التالى :ـ
● المطلوب هـو :ـ
أن نوائم بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية . .
ان تزاوج بين اشتراكية السياسة وديمقراطية الاقتصاد . .
أن نمازج بين تحقيق المساواة فى ممارسة السلطة والمساواة فى توزيع الثروة . .
بمعنى . . أن نوجد الصيغة التى تتيح للمواطن المشاركة فى الحوار واتخاذ القرار وتمكنه فى نفس الوقت من الحصول السهل على تكاليف العيش وهو موفور الكرامة
كل هذا وفى الافئدة والاسماع نداء العصر الملح . . نداء الديمقراطية . .

● ماهى ملامح هذه الصيغة المطلوبة؟

● قد يكون من ملامحها انها :ـ
صيغة ليست بجامدة كصيغة الحزب الواحد . .
صيغة ليست بسائبة كصيغة التجمع
صيغة تجمع بين المرونة والصلابة . . (فلا تكون يابسة فتكسر ولاتكون لينة فتعصر)

صيغة تتيح حرية الحركة فى حدود الضوابط . .
وتبيح اختلاف الرأى من وحدة المنطلق . .
صيغة تسمح بتعدد الوسائل من اجل وحدة الغاية
صيغة تفتح ابواب الامل وتحرض على العمل
صيغة تشجع على الحوار الحار الجاد المتجرد وتدفع للنقد المخلص الموضوعى فى اطار النظم والقوانين

** صيغة تأخذ من تجاربنا السابق ايجابياتها :-

- تأخذ من الصيغة الليبرالية قدرتها على استيعاب التعدد والتنوع دون نشاز . وتأخذ منها قدرتها على امتصاص الهزات دون شبهة ضعف . .
- تأخذ من الصيغ الشمولية انضباطها دون افراط وتأخذ منها حرصها على الامن دون تطرف
- تأخذ من صيغة التحالف اسلوب المصالحه والمعايشه بين القوى الحديثة والقوى التقليدية فى اطار الوعاء التنظيمى الموحد الذى ترتسم فيه حدود الحقوق والواجبات .

شريطة الا تبدو عملية التجميع هذه كعملية ترقيع ، فيبدو ثوب الصيغة الجديدة مرصعا بالبقع او مشوبا بالفتوق ، ولكن ان يكون ثوبا تتعدد فيه الالوان وتتآلف فيه الظلال وتتجانس فيه الخطوط .

** صيغة تتفادى فى تجاربنا السابقة سلبياتها :-

- تتفادى الافراط والتفريط والفوضى الذى تتسم به أحيانا كثيرة الصيغة الليبرالية
- تتبرأ من العنف والعسف والتطرف الذى يشوب الصيغة العسكرية فى كثير من اجراءاتها
- تتجاوز الطلاق الذى يصاحب صيغة التحالف بين النظرية والتطبيق وبين المبدأ والممارسة

* وفى خاطرنا كل هذه الملامح والمعالم نحدد ترتيب الخطى :-

١) ماهى الخطوط العريضة لاختياراتنا الكبيرة وماهى المعالم لخياراتنا الاساسية . . . ؟

٢) ماهى القوى الفاعلة فى ساحة العمل السياسى والتى لابد من اعتبار دورها ومكانتها . . . ؟

٣) ماهو شكل الوعاء المناسب لاستيعاب دور هذه القوى وتحقيق هذه الخيارات . . ؟

بعد ان نجيب على هذه الاسئلة يمكن أن تجىء التفاصيل

* أما الخيارات فلنستعرض أمثلة لها :-

١) فى المجال الاقتصادى :-

* التنمية كقضية أساسية . . كعملية علمية تحتاج للتخطيط والتنظيم وعملية ثورية تحتاج للتوعية والتعبئة . .

* العدالة الاجتماعية . . توزيع الثروة وازالة الغبن ومحاربة الفساد

* خلق اقتصاد متوازى معافى . . ينفلت من قبضة المؤسسات الاستعمارية . . وينفك من اسار القيود المحلية اللاموضوعية .

٢) فى المجال السياسى :-

* الديمقراطية التى تحقق المشاركة الفعلية والفاعلة فى الحوار واتخاذ القرار . . وايجاد الصيغ للمؤسسات المناسبة التى تكفل تحقيق هذه المشاركة والتى تتصاعد تكويناتها فى حلقات تنظيمية هرمية ، سالكة فى قنوات اتصالها واضحة الرؤى فى فكرها محددة الهياكل فى تنظيمها ، وذلك من القاعدة الى القمة .

* الوحدة الوطنية التى تتحقق بالتفاهم والسلام ومن منطلق الالمام والاعتراف بالواقع الثقافى المتميز الذى يستوعب التنوع ويرسخ الوحدة .

* سياسة خارجية فاعلة وعاقلة ومؤثرة ومتوازنة تنطلق من الوحدة الوطنية لتحقيق التكامل مع الاشقاء والحركة النشطة فى المجالين الاقليمى والدولى .

٣) في المجال الثقافي والاجتماعي :-

* التأصيل العلمي والعملي في مجالات التشريع والقوانين ومقررات التعليم وبرامج الاعلام، وبالصورة التي تجعل كل مؤسساتنا - في حركتها وتناجيها - سودانية لحماً ودماً يتمازج فيها - كما تتمازج في دمائنا - الثقافة العربية الاسلامية مع الموروث الافريقي .

** ماهي القوى الفاعلة في الساحة السياسية والتي تملك الحق والواجب في هذه المشاركة المطلوبة؟

١) قد تتلخص هذه القوى في شرائح ثلاث :-

٢) المؤسسة العسكرية : فلتبقى قيادة عليا في الدولة في الجيش، حارسة للشرعية كما هي للامن والاستقرار وللارض والعرض .

٣) القوى الحديثة : او التكوينات المهنية المنتجة . . تبحث عن صيغ اشراكها، خاصة على مستويات التشريع واتخاذ القرار .

٤) القوى التقليدية : وهي جموع اهل السودان التي لاتنتمي الى تكوينات مهنية ومنها ماقد انتظم في بعض الاحزاب ومنها مالم ينتظم في أي اطارات تنظيمية سابقة هذه جموع من المواطنين تملك الحق والواجب في المشاركة خاصة انها تغطي الجزء الاكبر من الساحة . . لابد اذا من ايجاد تكوينات تنظيمية اكثر قدرة وحداثة من الاوعية الحزبية القديمة لتمكن هذه الجماهير من الاطلاع بدورها في المشاركة .

** ماهو شكل الوعاء المناسب لاستيعاب دور هذه القوى وتحقيق هذه الخيارات؟؟

هذه هو الجزء من القضية الذي يحتاج منا الى تأمل عميق لأن صيغة الوعاء تلعب دوراً أساسياً في تشكيل المحتوى . . وربما ترأى لي شخصياً أن شكل «التجمع الجبهوي» قد يكون مناسباً لاستيعاب هذه القوى وتحقيق هذه الخيارات .

وصيغة (الجبهة) ليست بالضرورة تجمعا لاحزاب او كيانات تنظيمية مستقلة . . فهي ربما تكون تجمعا لافكار مختلفة تلتقي حول اهداف عامة . . فتكون هذه الصيغة مظلة تحصر

وتظل دون ان تضييق وتخنق

ولقد شهدنا في تاريخ السودان الحديث تجربة الجبهة المعادية للاستعمار تجمعا لقوى اليسار. ثم الجبهة الاسلامية القومية تجمعا للقوى الاسلامية. وفي الوسط الطلابي قامت الجبهة الديمقراطية تجمعا لاقصى اليسار ثم الجبهة الاشتراكية تجمعا ليسار الوسط. وهلم جرا وكل هذه التجاربة لم تكن تجمعات لاحزاب وانما ملتقيات تنظيمية محددة لافكار وافراد.

* ونعود ونقول ان ابواب الاجتهاد مشرعة على مشاريعها. وكل الصيغ السابقة للحكم، في الشرق او الغرب.. في العالم الاول أو الثاني أو الثالث.. (او الرابع)، ابتدعتها عقول البشر. فهي ليست صيغ الاهية نزلت بآيات من السماء ولاهي جاءت في رسالات الانبياء.. هي ببساطة اجتهاد انساني.

والمطلوب منا الان ان نزيح سيوف الارهاب التي تسلطها فوق رقاب بعضنا البعض، وان نخرج لبعض الوقت من خلف المتاريس الفكرية والتنظيمية التي تقوقعنا خلفها بتعصب وجمود وتشبسنا بها خطابا فصل..!

المطلوب هو جهد على مستوى التنظير من اجل التأصيل حتى لايكون نتاج هذا الجهد وهذا الاجتهاد مجرد صيغة مرتقة مبقعة لاتسر الناظرين ولاتستر الجسد..!

فالصيغة الشمولية في مايو مثلا بعد المصالحة لم تستمر لان مظاهر الليبرالية التي تسللت في ثنايا التركيبة الشمولية لم يستتبعها تنظير من اجل التأصيل فاصبحت الصيغة مفككة وتهاوى النظام..

والصيغة الليبرالية بين ٨٦ و ١٩٨٩ لم تصمد ولم تستمر لان القوانين الاستثنائية وكثيرا من اجراءات التسلط وبعض مظاهر الاشكال الشمولية التي فرضها الحكام (الليبراليون) كانت اجساما غريبة في الجسم الليبرالي فترنح النظام.

كل هذا يؤكد ان الجهد العملي في هذا الصدد لابد ان يشفع باجتهاد نظري تأصيلي يجعل الصيغة الجديدة تحمل في جوفها الاجابات على كل مايمكن ان يثور من الاسئلة وتتسلح بالمؤهلات التي تجعلها قمينة بمجابهة كل التحديات وتزخر ثناياها بمقومات الثبات والصمود والاستمرار ولعلة يبقى ضروريا ان اذكر في النهاية بان..

** كل الاجتهاد الذى حوته هذه الكراسة لم اقصد به سوى ان امد يدى ببطاقة دعوة للحوار حول قضية هامة ومصيرية .

وعلى الله قصد السبيل

بســـم اللـــه الرحمن الرحيـــم

﴿الم تر كيف ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها فى الســماء توتى اكلها كل حين باذن ربها ويضرب الله الامثال للناس لعلهم يتذكرون. ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الارض مالها من قرار يثبت الله الذين أمنوا بالقول الثابت فى الحياة الدنيا وفى الاخرة ويضل الله الظالمين ويفعل الله مايشــاء﴾

صدق الله العظيم

دار جامعة الخرطوم للنشر